# إسهام التسامح والميل للجريمة وبعض المتغيرات الديموجرافية في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية لدى عينة من طلاب الجامعة

**دينا سالم سليمان عارف***

Dinaarfe@art.nvu.edu

## ملخص

يهدف البحث إلى دراسة إسهام التسامح والميل إلى الجريمة وبعض المتغيرات الديموجرافية في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية لدى طلاب الجامعة (دراسة مقارنة)، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وكانت عينة البحث(٢٥٠) طالب وطالبة بمتوسط حسابي(٢٠.٧٨) وانحراف معياري (١.١٥٩)، ومن أدوات جمع البيانات(مقياس الميل إلى الجريمة – مقياس التسامح – مقياس الجريمة الإلكترونية)، وكان من أهم النتائج إسهام بعض المتغيرات في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية من خلال دراسة المتغيرات المستقلة (النوع – نوع الدراسة – الإقامة – الديانة)، من حيث النوع كان الإناث أكثر تسامحا بشكل عام من الذكور كما ارتبط بعد الجاني مع عينة الذكور وبعد المجنى عليهم مع عينة الإناث، وكان الريف أقل تسامحاً من عينة الحضر، كما ارتبط التسامح ككل بنوع الدراسة النظرية ومع بعد المجنى، كما توصلت النتائج وجود علاقة ارتباطية دالة عند مستوى(٠.٠١) بين التسامح بأبعاده والميل إلى الجريمة والجريمة الإلكترونية (جانى) بمعنى كلما قل التسامح زاد الميل للجريمة وبالتالي يزداد ارتكاب الجرائم الإلكترونية. كما توجد علاقة ارتباطية دال بين الجريمة الإلكترونية (مجني) على التسامح بأبعاده، بمعنى كلما زاد التسامح قل الميل للجريمة وبالتالي قل ارتكاب الجريمة الإلكترونية. كما اسفرت النتائج إسهام متغيرات التسامح مع الذات ومع الموقف والميل للجريمة بارتباط سلبي مع متغير الجانى . بينما ارتبط التسامح مع الذات والآخر والموقف ارتباط ايجابي مع بعد المجنى.

**الكلمات المفتاحية:(التسامح، الميل للجريمة، المتغيرات الديموجرافية، الجريمة الإلكترونية، طلاب الجامعة).**

* مدرس علم النفس الاجتماعي - بقسم علم النفس - كلية الآداب - جامعة الوادي الجديد

**مقدمة:**

التّسامح قيمة عظيمة، وأحد المبادئ الإنسانية، التي حولها الإسلام إلى واقع يتعامل به الإنسان في حياته اليومية العملية، بنسيان الماضي المؤلم بكامل إرادته، والتنازل عن حقه فيما يلحقه من الآخرين من إيذاء، تنازل نابع من قوة إيمان، ورغبة صادقة في طيب العيش والمقام في الآخرة، فهمته عالية، وهدفه شامخ راقي (المطرودي،٢٠١٦، فقرة. ١).

ويتمحور مفهوم التسامح في العيش مع الآخرين بسلام، واحترام حقوقهم وحرياتهم من دون التعدي عليها، واحترام القانون الذي يكفل لهم هذه الحقوق، وتحقيق التعايش والتناغم في ظل التنوع الثقافي الكبير الذي يتسم به البشر في هذا العالم، فالجميع من آدم، وآدم من تراب، فلا مكان للتكبر والتجبر والاضطهاد والظلم والقتل والإرهاب. ولا يملك أحد سلب الحقوق التي كرَّم الله بها الإنسان، كما أن البشر يتكاملون فيما بينهم، ولا يستغنون عن بعضهم، ولا يمكن للحياة أن تستمر بل لا يمكن أن تبقى من دون هذه الضرورة الاجتماعية، فالإنسان كما يقول الفلاسفة والحكماء كائن اجتماعي(الجسمي، ٢٠١٦، فقرة .٢).

ويعد التسامح ظاهرة معقدة من الناحية الوجدانية والمعرفية والسلوكية؛ حيث يتم فيه التقليل من المشاعر السلبية نحو الشخص المسيء، ليس من خلال إنكار حق الفرد في أن يشعر بمثل تلك المشاعر ولكن من خلال رؤية المسيء ليس من إنكار حق الفرد في أن يشعر بمثل تلك المشاعر ولكن من خلال رؤية المسيء بنظرة أكثر رأفة وتعاطفاً(McCullough & Worthington , 1995).

كما التسامح يشكل ميكانزيماً وقائياً يعمل كمتغير معدل في حالة توجيه إساءة إلى شخص ما؛ حيث إن التسامح يؤدى إلى تحسن الحالة الصحية العقلية للمساء إليه، ويجعله يشعر بالراحة والرضا نتيجة تحرره من المشاعر السلبية كالعدائية، والرغبة في الانتقام، أو التجنب، وما يترتب علية من قلق واكتئاب.( Maltby, Day , & Barber, 2005,P 5)

وترى الباحثة أن ثقافة التسامح تعمل على إزالة الحقد والكراهية الموجودة في ضمائر البشر والابتعاد عن مفهوم العنف والجريمة، وتعمل أيضا على تنمية روح المواطنة والديمقراطية بين الأفراد من اجل خلق وعي سليم بعيد عن مظاهر التخلف الاجتماعي الذي يرتكز على ترسخ مبادئ الحقد والكراهية.

وفي هذا الصدد تعتقد الباحثة أن من علامات نجاح الأسرة أو المجتمع هو نقل قيم التسامح التي تساهم في بناء العلاقات والتواصل الاجتماعي بين الفرد وبيئته الخارجية سواء كانت الأسرة أو شريك الحياة أو مجتمعه، لما له من الأثر الكبير في تراجع الميل لارتكاب الجرائم إلى حد كبير، والجريمة قبل أن تكون حالة قانونية فهي ظاهرة سواء كانت اجتماعية أو خلقية أو سياسية أو اقتصادية أو إلكترونية وجدت مع وجود الإنسان، وأنها ستبقى موجودة ما دام الإنسان موجود على الأرض.

وتوجد الجرائم بطبيعتها بوجود الإنسان وتتطور بتطوره، وبما أن الإنسان دائما في تطور مستمر بفضل ثورة المعلومات والتكنولوجيا المتطورة فإننا نجد العلماء الصالحون يحاولون الاستفادة منها، وبالمقابل نجد أن المجرمين يحاولون الاستفادة أيضا من التقدم التقني *فأصبحت التكنولوجيا مجالاً مباحاً للجميع الصالح والطالح* [تأكيد مضاف]، بل إن المجرمين كُثر، واستطاعوا اكتساب خبرات ومهارات أكثر في تعاملهم مع الإنترنت وارتكابهم للجرائم الإلكترونية عبر الأقمار الصناعية، ولم تعد جرائمهم تقتصر على إقليم دولة واحدة بعينها بل تجاوزت حدود الدولة، وهي جرائم مبتكرة ومستحدثة تمثل ضربا من ضروب الذكاء الإجرامي، استعصى إدراجها ضمن الأوصاف الجنائية التقليدية في القوانين الجنائية الوطنية والأجنبية(السراء،٢٠١٢ ، ص. ٢).

والجريمة Crime مثل أي مشكلة أمنية واجتماعية واقتصادية لها نفس خصائص المشكلات، وأنها متعددة ومتنوعة ومتداخلة وترجع إلي عوامل عديدة متفاعلة وتؤدي إلي نتائج سلبية عديدة أيضا الجريمة مثل أي ظاهرة اجتماعية

أخرى لها نفس خصائص الظواهر ومنها أنها نسبية وزمنية وتاريخية وحتمية، فلا يكاد يخلو منها أي مجتمع إنساني، وهي تتنوع من حيث طبيعتها وأشكالها وأنواعها والأساليب المستخدمة في تنفيذها، وتختلف من مجتمع لآخر، ومن زمن لآخر(أبو النصر،٢٠١٧، ص. ٧).

وتختلف الأسباب والدوافع وراء ارتكاب الجرائم وتكرارها، فهي كثيرة ومتعددة ومتنوعة ومتداخلة ومتفاعلة ومتشعبة وال يمكن حصرها في عامل واحد أو عدد من العوامل. وتؤدي هذه العوامل في النهاية إلى هذا السلوك غير السوي والذي يقوم فيه فرد أو جماعة بالاعتداء على الآخرين وممتلكاتهم، فالمر يتطلب وضع حل الانتشار هذه الجرائم لمنع أثارها السلبية حيث يؤدي إلى افتقار الشعور بالأمن نتيجة للقلق المرتبط باحتمال فقد الأمان والممتلكات وعليه يجب الاهتمام بالوقاية قبل العقاب ويتم ذلك بإعلاء قيم الأمانة وغرس ذلك في نفوس الأبناء والأجيال الجديدة(الخوالدة، ٢٠٠٥، ص. ٦).

وتعد الجريمة الإلكترونية من أبرز وأخطر التحديات الأمنية التي تواجه كافة مجتمعات العالم في مجال استخدامات تقنية المعلومات والاتصالات على نطاق مؤسسات القطاع العام والخاص والأفراد. والجرائم الإلكترونية نوعان: الأول: الجرائم الموجهة ضد جهاز الحاسب الآلي أو أنظمة تقنية المعلومات والاتصالات، والنوع الثاني: تلك الجرائم التي يكون فيها الحاسب الآلي وسيلة لارتكاب جرائم الاحتيال وسرقة الهويات وبطاقات الائتمان والأرصدة المالية والتزوير والاختلاس *وسرقة حقوق الملكية الفكرية والابتزاز والسلوك الانحرافي والاستغلال الجنسي للأطفال والكبار*[تأكيد مضاف]، إضافة إلى الترويج للأفكار المتطرفة ودعم وتمويل الإرهاب (ربايعة،٢٠١٦، ص.٢٤).

ويشير البادي وآخرون (٢٠١٦) إلى أن طبيعة الجريمة الإلكترونية تكون عابرة للحدود وإمكانية ارتكابها من أي مكان في العالم لأحداث نتائجها في مكان آخر، وسرعة وسهولة إخفاء أدلتها، هذا التداخل في دوائر الاختصاص المكاني لمباشرة

الإجراءات القانونية، إضافة إلى التعقيدات التحقيق فيها وضبطا أدلتها ومرتكبيها، كل ذلك يجعل دراستها ومواجهتها في المجتمع المصري أو غيره من المجتمعات أمراً لا ينفصل عن التعرف بشكل عام على ماهيتها ومفهومها وأسبابها وتطوراتها ودوافعها وأثارها والجهود الدولية والإقليمية لمواجهتها والحد منها، فهي مشكلة عالمية تتأثر بها منطقة الخليج العربي بمقدار معين مثل بقية أقاليم ودول العالم (البادي، وآخرون، ٢٠١٦، ص. ٩).

ويؤكد مطر(٢٠١٦) على مدى انتشار الجريمة الإلكترونية التي باتت واحدة من أهم وأخطر جرائم العصر بدءاً من سرقة أرقام بطاقات الائتمان لاستخدامها في شراء المنتجات عبر الإنترنت، وسرقة المعلومات المهمة والحساسة والخاصة [تأكيد مضاف] بشتي أنواعها العسكرية والمالية والاقتصادية والسياسية، والتلصص علي الأسرار الشخصية ونشر المواد الإباحية، وزرع الفيروسات التي يمكن أن تتسبب في تدمير قواعد البيانات وأجهزة الكمبيوتر، هو ما يثير التساؤل حول حجم الأضرار والمخاطر المستقبلية التي يمكن أن تؤدي إليها هذه التقنيات الحديثة(مطر، ٢٠١٦ ، ص. ٤).

وفي هذا الصدد يعرف ربايعة (٢٠١٦) الجرائم الإلكترونية بأنها "كل فعل ضار يأتيه المواطن عبر استعماله الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت، وهي أيضا فعل إجرامي يستخدم الحاسب الآلي في ارتكابه كأداة رئيسية، وكذلك هي الجريمة التي تلعب فيها التقنية الرقمية "بيانات الحاسب الآلي والبرامج المعلوماتية دوراً مهماً، والجرائم الإلكترونية كثيرة جداً تختلف بحسب اختلاف أهدافها، لكن أكثرها انتشاراً هي "اختراق الشبكات وقرصنتها، وتخريبها أو تحريفها والتزوير والسرقة والاختلاس، وسرقة حقوق الملكية الفكرية، الابتزاز والتشهير، السب والقذف"(ص.٢٥).

ويضيف Miró-Llinares, F., and Moneva, A(2019) إلى أن الجرائم السيبرانية التي كانت موجودة دائما ولكنها انتقلت عبر الإنترنت وتضمنت:(العنف، التهديدات، القتل، والإساءة المحلية، وفضح المعلومات الشخصية، المبيعات عبر

الإنترنت، المزيفة أو عناصر غير قانونية مثل (المخدرات، الأسلحة، والإتجار بالبشر، المضايقة، التنمر والمطاردة والابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي والرسائل النصية، وما إلى ذلك، وحيل جمع المال: مثل دفع الناس لدفع المال مقابل جوائز وهمية، جرائم الكراهية : مثل إساءة استخدام العرق والجنس والدين والعمر، وما إلى ذلك، الاستدراج عبر الإنترنت، إغراء الناس من أجل علاقات جنسية، الاعتداء الجنسي ويتضمن خدعة المواعدة، حيث يسعى الناس لمقابلة الغرباء(Miró-Llinares, F., and Moneva, A, 2019. P.159) .

حيث أفاد تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITu) International Telecommunication Union بأنه من المتوقع أن يصل عدد مستخدمي الإنترنت في العام ٢٠٢٠ إلى ٤.١ مليار شخص أي مايعادل٦٠% من مجموع سكان العالم، *وهذا العدد الكبير من المستخدمين يعتبر بيئة خصبة تنفيذ لجرائم الإنترنت* [تأكيد مضاف]، وهذا مما ساعد وشجع في تصاعد معدلات الجريمة الإلكترونية منذ عقد التسعينات وتضاعفت الجرائم وخسائرها المالية في الألفية الثالثة(الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠، فقرة . ١٠).

ويشير عادل(٢٠٢٠) إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت في مصر سجل ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر مارس الماضي، وفقاً للبيانات الحكومية، حيث بلغ إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق التليفون المحمول نحو٤٢.٣ مليون مشترك (عادل، ٢٠٢٠، الفقرة. ٢).

وفي هذا الصدد يشير أيضاً تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات (ITu) إلى أن الارتفاع في عدد مستخدمي الإنترنت يرجع للطفرة التكنولوجية الهائلة التي يشهدها العالم، ودخول الإنترنت كأداة لإنجاز الكثير من المعاملات في قطاعات مختلفة(الاتحاد الدولي للاتصالات، ٢٠٢٠ ، فقرة . ١٠).

والجرائم الإلكترونية تزداد مع نمو الإنترنت حيث إن حوالي ٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ بايت من المعلومات الرقمية تضاف للأنترنت

يومياً التي أصبحت مصدر تهديد من أفراد امتهنوا واحترفوا الفضاء السيبراني، وتوجه بعضهم إلى الناحية الإجرامية، وأصبح هناك ما يسمى بالجرائم الإلكترونية، وهي التي تعتمد على الإنترنت وتتضمن (التصيد الاحتيالي، وسرقة الهوية، والقرصنة، والبرامج الضارة، والرسائل غير المرغوب فيها، ورسائل البريد الإلكتروني المزيفة)(يماني،٢٠١٩، فقرة. ٤).

وترى الباحثة أن من أهم أسباب انتشار الجرائم الإلكترونية هو تحقيق مكسب مادي أو معنوي أو سياسي أو اجتماعي غير مشروع وضعف الرقابة على الإنترنت وقصور التشريعات الخاصة بجرائم الإنترنت، عبر النصب والاحتيال وتخريب المؤسسات العامة كالبنوك والدوائر الحكومية والشركات بكافة أشكالها، والسرقة عبر بيع السلع أو الخدمات الوهمية أو سرقة وتزوير بطاقات الائتمان، والتجسس وغسل الأموال، وتسريب المواد الإباحية، وتسهيل الدعارة عبر الإنترنت، والتشهير، والسب والقذف على شبكة الإنترنت، واقتحام الحواسيب الخاصة، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية، والعلامات التجارية، وسرقة الأسرار الصناعية، وانتحال شخصية أخري، إلى جانب استخدام التكنولوجيا في دعم الإرهاب، والأفكار المتطرفة.

ونجد أن انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) ساهم في تراجع معدل الجريمة والسلوك العدواني بالمجتمع بسبب تطبيق قرارات حظر التجول، ووجود أغلب المواطنين بمنازلهم قلل فرص جرائم الاحتكاك، كما أن العزل المنزلي قلل نسبة جرائم العنف في الشارع والتوتر والعنف بين الأشخاص، وانخفاض معدل القتل والسرقة؛ إلا أن أزمة كورونا لن تغير في السلوك، وإنما الخوف من انتقال المرض؛ لأنه مميت وينتقل بين الأشخاص، إلا أن بعض المجرمين حاولوا البحث عن طرق جديدة للاستفادة من الأزمة، خصوصا المتخصصين في الجرائم الإلكترونية، وهذا ما فتح الباب نحو استخدام أساليب الجريمة الإلكترونية *بشكل كبير خلال الفترة الماضية والمقبلة*[تأكيد مضاف]، خصوصا الهجمات الإلكترونية

على الحسابات الشخصية داخل البنوك وغيرها من الجرائم الإلكترونية المتعددة (Miró-Llinares, F., and Moneva, A, 2019. P.156).

وفى الآونة الأخيرة ارتفعت معدلات الجريمة خلال زمن كورونا، خاصة منها الجريمة الإلكترونية، إذ استغلت الشبكات الإجرامية حاجة المواطنين إلى الأمان لبيعهم مواداً مزيفة تعرّض حياتهم للخطر، واستغل القراصنة أزمة فيروس "كورونا" المستجد؛ كوسيلة لنشر البرامج الخبيثة، ويظهر قراصنة الإنترنت على أنهم مسئولون صحيون، ويثيرون الفزع عبر رسائل مخصصة لإجبارهم على فتح مستند "مايكروسوفت وورد" المرفق، الذى يزعم أنه يحتوى على تحديثات ومعلومات صحية حول "تفشى فيروس كورونا" في المنطقة (بول، ٢٠٢٠، الفقرة.٣).

وتأتى دراسة (٢٠٢٠) Kashif, M., Javed, M. K., and Pandey, D. لتؤكد ما سبق عرضه حيث هدفت إلى تطبيق استبيان إلكتروني أثناء كوفيد-١٩(COVID -١٩) وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع في الجريمة الإلكترونية حيث اتفق المجيبون على أنهم يواجهون ارتفاع في سرقة البيانات وهجمات القراصنة في هذه الأيام أكثر من غيرها؛ وقد ترتب على ذلك امتناع الأفراد عن تقديم بياناتهم على مواقع التواصل محاولة منهم لتأمينها (Kashif, M., Javed, M. K., & Pandey, D. 2020,p48-52) .

**مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث بظهور شكل أخر من أشكال الجريمة، وهو الجريمة الإلكترونية الناجم عن الثورة التكنولوجية ودورها في الحياة الاجتماعية، والحاجة إلى وجود أداة قياس دقيقة لقياس اتجاهات مستخدمي مواقع التواصل نحو ظاهرة الجريمة الإلكترونية. وهذا ما ولد لدى الباحثة ضرورة إعداد مقياس موضوعي يقيس الجريمة الإلكترونية من اتجاهين مرتكب الجريمة والضحية للجريمة. وأن الضحية ينشأ لديها نوع من الصراع بين غضبها واستيائها والألم النفسي ومشاعرها السلبية لوقوعها كضحية ورغبتها في العدائية والانتقام وبالتالي يصبح مرتكب بعدما كان

ضحية. إلا أنه بالتسامح مع الآخرين نكون قادرين على التغلب على تلك المشاعر السلبية الناتجة عن الصراعات بين الفرد (RIJAVEC,JUREC,MIJOCEVIC,2010 ).

وترى الباحثة أن في ظل عدم وجود أهداف إعلامية محددة وواضحة ترسخ هويتنا الثقافية وعادتنا وقيمنا الاجتماعية والدينية ومعطياتها الحضارية من خلال ضعف مستوى البرامج الإعلامية التي تقدمها الدول العربية للمتلقين سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو علمية أو دينية أو رياضية أو ترفيهية هو ما يدفع المتلقي العربي للاندفاع نحو البث الوافد عبر شبكة الإنترنت، بكل ما تحمله من مفاهيم وسلوكيات مغايرة للمجتمعات والثقافات العربيةً، مما تترك تأثيرها السلبي على الأطفال خاصة مع ضعف رقابة الأسرة؛ الأمر الذي يعرضهم لسيل من المواد غير المناسبة، والمشاهد العنيفة، إضافة إلى التحرّش بهم واستدراجهم وتوريطهم في أنشطة مؤذية. ومن خلال تدقيق النظر على المجتمعات العربية بصفة عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة نجد ارتفاع معدلات الجريمة الإلكترونية في المجتمع المصري خلال السنوات الأخيرة التي أصبحت تهدد الأمن والاستقرار الوطني، ولعل قضية انتحار الفتاة المصرية **بسنت خالد شلبي** (٢٠٢٢) بسبب تعرضها لجريمة ابتزاز إلكتروني من بعض الأشخاص من خلال نشر صور مفبركة لها. وتعد هذه الحادثة وغيرها من الحوادث أكبر دليل على وجود تلك الظاهرة وعمقها في داخل المجتمع المصري، وتبعث الكثير من الرسائل التحذيرية والمهمة لكافة الفئات بداية من الفرد والأسرة والمجتمع والدولة.

ومن المؤكد أن هذه الواقعة تدق ناقوس الخطر بكل قوة، وتتطلب سرعة التحرك لحماية الدولة والمجتمع من المخاطر والتهديدات المصاحبة للاستخدام غير المشروع وغير الأمن والمتزايد لشبكة الإنترنت، ومواقع التواصل الاجتماعي، والمتمثل في ارتكاب الكثير من الجرائم والمخالفات كالسب والقذف، والتشهير،

والابتزاز الجنسي والمادي والمعنوي، والقرصنة المعلوماتية، والاختراق، والتنصت الإلكتروني، وغيرها من الجرائم الإلكترونية(الصناديلي،٢٠٢٢، فقرة. ٣).

وتؤكد الباحثة على أهمية الدراسات النفسية والاجتماعية وقيمتها الكبيرة داخل المجتمعات من خلال دراسة الظواهر النفسية والاجتماعية التي تظهر في المجتمعات مثل دراسة ظاهرة الجريمة الإلكترونية ومعرفة أسبابها ودراستها ومواجهتها، التعرف دوافعها وأثارها النفسية والاجتماعية على الفرد والمجتمع.

أن الطريق إلى مكافحة الجريمة الإلكترونية يبدأ من الإنسان وبالإنسان، ومن بناء الأخلاق وإعلاء القيم الإيجابية التي تتماشى مع الفطرة الإنسانية السليمة، فثقافة التسامح تعمل على إزالة الحقد والكراهية الموجودة في ضمائر البشر والابتعاد عن مفهوم العنف والجريمة، وتعمل أيضا على تنمية روح المواطنة والديمقراطية بين الأفراد من أجل خلق وعي سليم بعيد عن مظاهر التخلف الاجتماعي الذي يرتكز على ترسيخ مبادئ الحقد والكراهية(ملاوي،٢٠١٧، الفقرة . ٢).

ومما سبق عرضه يتضح لنا أن الجريمة الإلكترونية أصبحت مهددا حقيقياً لأمن المعلومات ومصدر خطورة على الأمن القومي وعلى الأمن والسلم الدوليين. وعلى الرغم من أهمية هذه الظاهرة في المجتمعات الإنسانية واتخاذها أشكالاً وصوراً متعددة فإنها لم تحظ بالدراسات المتعمقة التي تسلط الضوء على أبعادها النفسية والاجتماعية، وربما يعود ذلك إلى أن ما يظهر إعلامياً من هذه الظاهرة لا يمثل الواقع الفعلي لحجمها في المجتمع. وعلى الرغم من كثرة عدد الدراسات التي تناولت بالبحث موضوع الجريمة بشكل عام والجريمة الإلكترونية بشكل خاص، إلا أنه يمكن القول بأن هناك ندرة في الدراسات التي اهتمت بدراسة علاقة الجريمة الإلكترونية بمتغيرات إيجابية كمتغير التسامح مع الذات ومع الآخر وفى الموقف ومتغيرات ديموجرافية (كمحل الإقامة، الفرقة، الجنس، التخصص الدراسي، ونوع الديانة) كالبحث الحالي؛ لذا وقوع نظر الباحثة هذا الموضوع للدراسة والبحث من خلال بناء مقياس لقياس مستوى الميل إلى الجريمة الإلكترونية لدى عينة من

مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بجامعة القاهرة وأسيوط . ومدى إسهام متغيرات التسامح مع الذات والآخر وفي الموقف في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية.

وبناءً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

**تساؤلات البحث:**

١. هل توجد قدرة لبعض المتغيرات النفسية (التسامح والميل إلى الجريمة) في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية لدى عينة من طلاب الجامعة؟

٢. هل تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف كل متغير من المتغيرين: محل الإقامة (أسيوط – القاهرة)، لدى عينة من طلاب الجامعة؟

٣. هل تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف كل متغير من المتغيرين: الجنس (ذكر– أنثى)، ونوع الدراسة (عملي – نظري) والتفاعل بينها لدى عينة من طلاب الجامعة؟

٤. هل توجد علاقة ارتباطية دالة بين الجريمة الإلكترونية ببعديها جانى ومجنى بكل من التسامح بأبعاده والميل إلى الجريمة لدى عينة من طلاب الجامعة؟

٥. هل تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف متغير محل الإقامة (ريف – حضر) لدى عينة من طلاب الجامعة؟

**هدف البحث:**

يهدف البحث إلى التعرف على ما يأتي:-

-إلى أي مدى يمكن التنبؤ بالجريمة الإلكترونية من خلال عدد من المتغيرات النفسية كالتسامح بأبعاده والميل إلى الجريمة لدى عينة من طلاب الجامعة.

-إلى أي مدى يمكن التنبؤ بالجريمة الإلكترونية من خلال المتغيرات الديموجرافية (محل الإقامة، ونوع الدراسة والجنس) لدي عينة من طلاب الجامعة.

-إلى أي مدى توجد علاقة ارتباطية بين الجريمة الإلكترونية ببعديها جانى ومجنى بكل من التسامح بأبعاده والميل إلى الجريمة.

-إلى أي مدى تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف متغير(محل الإقامة، ونوع الدراسة والجنس) والتفاعل بينهم لدى عينة من طلاب الجامعة.

**أهمية البحث:**

وتتحدد أهمية البحث فيما يأتي:-

**الأهمية النظرية:**

-لهذا البحث أهمية من الناحية النظرية والعملية لكونه يمس كثيراً من مصالح المجتمع، وعلى وجه الخصوص المصارف والبنوك ومدارس وجامعات وكل شرائح المجتمع من خلال التعامل الإلكتروني والسحب من الأرصدة بواسطة البطاقة الممغنطة أو الدفع الإلكتروني.

-يدرس موضوعاً كان وسيظل من الموضوعات المتجددة والمهمة بالنسبة للدول وحكوماتها، وهو تحوّل الحكومات التقليدية في الدول إلى حكومات إلكترونية، تقدم جميع الخدمات الحكومية بشكل إلكتروني.

-يتناول دراسة ظاهرة مستحدثة ومشتقة من حروب الجيل الرابع وهى ظاهرة جرائم التطور التكنولوجي وخاصة الإلكترونية منها، فالتطور التكنولوجي على الرغم من آثاره الإيجابية إلا أن له العديد من السلبيات التي تهدد أمن واستقرار المجتمع ليس في مصر فقط بل في العالم بأسره.

-يلقي الضوء نحو طبيعة الفئة العمرية التي تسيطر عليها دوافع الجريمة الإلكترونية وهي فئة الشباب ولذا فالغالبية العظمى لمرتكبي الجريمة الإلكترونية من الشباب وهي أهم فئه عمريه في المجتمع.

-يتعرف على بعض الخصائص النفسية المتعلقة بمرتكبي الجريمة الإلكترونية لاكتشافها والحد منها مستقبلاً.

-يقارن بين طلاب الجامعة على أساس نوع الدراسة (عملي- نظري) والمقارنة بين محافظة الوجه البحري ومحافظة الوجه القبلي في الميل إلى ارتكاب الجرائم الإلكترونية.

**الأهمية التطبيقية:**

-يقدم مجموعة من النتائج في كونها تحاول أن تقدم تفسيرات علمية حول المتغيرات النفسية والاجتماعية المنبئة للجريمة الإلكترونية.

-يقدم مقياس لقياس الجريمة الإلكترونية من خلال توضح صور وأشكال الجريمة الإلكترونية التي يقوم بها (الجاني) أو التي تقع على الأفراد (المجنى) عليهم.

-يهتم بالبحث في العوامل النفسية والديموجرافية المنبئة بالجريمة الإلكترونية.

-يمكن الاستفادة التطبيقية من نتائج هذا البحث؛ وذلك من خلال وضع برامج إرشادية لخفض مستوى الجرائم الإلكترونية، من خلال تعديل المتغيرات المستقلة التي أوضحت النتائج أن لها إسهاما كبيرا في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية، مع إهمال المتغيرات المستقلة التي تظهر النتائج أنها لا تلعب دورا في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية. كما يمكن مساعدة كافة القائمين على استخدام الإنترنت سواء في المؤسسات التربوية الرسمية وأهمها المدرسة والجامعة أو غير الرسمية وأهمها الأسرة في معرفة أهم العوامل التي تحول دون تحقيق التسامح والحد من انتشار الجرائم الإلكترونية أو ارتبط بعوامل نفسية وبيئية واجتماعية أخرى.

-يكتسب موضوع البحث أهمية متزايدة بسبب استغلال وسائل الاتصالات الحديثة ومنها الإنترنت وسائر صور الاتصال الإلكتروني عبر الأقمار الصناعية التي استغلها مرتكبي الجرائم لتسهيل ارتكابهم لجرائمهم.

**مفاهيم البحث: تناول البحث المفاهيم الآتية:**

**١- الجريمة الإلكترونية. ٢- التسامح. ٣- الميل إلى الجريمة.**

**أولاً:- الجريمة الإلكترونية:**

لا يوجد اتفاق على تعريف الجريمة الإلكترونية من حيث كيف تعرف أو ما هي الجرائم التي تتضمنها الجريمة الإلكترونية، هذا في حدود علم الباحثة.

ويشير Van der Hulst, R. C., and Neve, R. J. M. (2008) إلى "هناك غياب لتعريف عام واطار نظري متسق في هذا الحقل من الجريمة وفي أغلب الأحيان تستخدم المصطلحات الافتراضية والحاسوب والإلكترونية والرقمية وكلها تعكس فجوات مهمة في التعريف".

وترى الباحثة أن هناك تباين في تعريفات الجريمة الإلكترونية تبعاً لموضوع العلم المنتمية إليه فمنهم من عرفها من الجانب الفني ومنهم من عرفها من الجانب التقني ومنهم من عرفها من الجانب القانوني ومن أجل مفهوم شامل للجريمة لا بد من تعريفها من الجانب الفني أو التقني ومن ثم بيان أنواعها، وتتكون الجريمة الإلكترونية أو الافتراضية (cyber crime) من مقطعين هما الجريمة (crime) والإلكترونية (cyber)، ويستخدم مصطلح الإلكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات.

كما أدت الحداثة التي تتميز بها الجريمة الإلكترونية واختلاف النظم القانونية والثقافية بين الدول إلى اختلاف في مفهوم الجريمة الإلكترونية من بينها: حسب اللجنة الأوروبية فان مصطلح الجريمة الإلكترونية يضم كل المظاهر التقليدية للجريمة مثل الغش وتزييف المعلومات، ونشر مواد إلكترونية ذات محتوى مخل بالأخلاق أو دعوى لفتن طائفية حسب وزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية التي عرفت الجريمة عبر الإنترنت بأنها "أي جريمة لفاعلها معرفة فنية بتقنية الحاسبات تمكنه من ارتكابها حسب منظمة التعاون الاقتصادي للجريمة المرتكبة عبر الإنترنت هي "كل سلوك غير مشروع أو غير أخلاقي أو غير مصرح به، يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات ونقلها"( يوسف، ٢٠٠٨، ص.٣٢٥).

ويعرف الجندي (٢٠٠٨) الجريمة الإلكترونية: على أنها "أي مخالفة ترتكب ضد أفراد أو جماعات بدافع اجرمي ونية الإساءة لسمعة الضحية أو لجسدها أو عقليتها، سواءً كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وأن يتم ذلك باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة مثل الإنترنت (غرف الدردشة أو البريد الإلكتروني). تشهد التقنية والتكنولوجيا تطورات كثيرة واستحداث لأمور جديدة، هذا الأمر ينذر بتطور أدوات وسبل الجريمة الإلكترونية بشكل اكثر تعقيدا وأشد ضررا من قبل الأمر الذي يلزم الدول لتطوير آليات مكافحة هذه الجرائم واستحداث خطوط دفاع وسن قوانين وتوعية الناس بمستحدثات هذه الجرائم وتشجيعهم للإبلاغ عنها"(ص.٣٩).

**التعريف الإجرائي للجريمة الإلكترونية في هذا البحث:** هي الدرجة التي يحصل عليها الشخص من خلال الإجابة على فقرات المقياس من إعداد الباحثة.

**النظريات العامة للجريمة:**

**نظرية ضبط النفس:**

ويرى Grasmick, H. G, el at (١٩٩٣) أن النظرية هي مركزية في أي تخصص للعلوم الاجتماعية في الخطاب الجنائي، على سبيل المثال، "تعطينا النظرية مفاهيمنا المنظمة، وتطرح أسئلة البحث لدينا، وتوجه تفسيراتنا العلمية، وهي تواجد لا مفر منه في سياسة وممارسات اتخاذ القرار ومراقبة اتخاذ القرارات" وبصورة مختلفة، توفر النظرية إطارًا يتم من خلاله تشغيل كائنات الدراسة والجريمة والإجرام. بالنظر إلى العدد الهائل من النظريات الإجرامية، يقدم كل منها تفسيرات مختلفة للسلوك الإجرامي، أو جهة نظر تدعم النظريات العامة للجريمة – النظريات التي تحدد العناصر المشتركة في جميع الأعمال الإجرامية المنحرفة بغض النظر عن المتغيرات الطارئة مثل نوع الجريمة وخصائص الجاني (مثلا لذكاء والعرق والعمر والطبقة والجنس).

والنظرية العامة ليست مطلوبة لشرح كل التباين في جميع أنواع الحالات، ولكن بعض التباين في جميع أنواع الحالات" ولذلك يمكن القول أن نظرية ضبط النفس، إنها النظرية العامة الأكثر شيوعًا للجريمة من أجل:-

(١) تحديد قدرة النظرية على المحاسبة بشكل معقول عن الجريمة والإجرام.

(٢) التوصل من النظريات العامة للجريمة كنماذج نظرية قابلة للحياة فيعلم الجريمة.

وتندرج نظرية ضبط النفس، التي تعود لعلماء الإجرام جوتفريدسون وهيرشي Gottfredson and Hirschi ضمن نطاق نظريات السيطرة الاجتماعية وهي النظريات التي تنسب الجريمة والجنوح إلى العوامل الاجتماعية مثل الأقران والأسرة والأوساط التعليمية على الرغم من أن الأمر يتعلق بنقاش واسع النطاق، فإن نظرية ضبط النفس تقترب بشكل كبير من نظرية الرابطة الاجتماعية وبالفعل، فقد تطورت نظرية ضبط النفس بسبب اهتمام هيرشيوجوت فريدسونفي التوفيق بين افتراضات نظرية (السندات الاجتماعية) ومجموعة إضافية من النتائج التجريبية(Grasmick, H. G., et al ،1993.p.16).

وتأسست نظرية السندات الاجتماعية التي أنشأها هيرشيفي عام ١٩٦٩ على أعمال نظريات الرقابة الاجتماعية السابقة في حين أن منطقه هيرشيفي تغير بشكل كبير مع مرور الوقت ولذا فإن بعض ادعاءاته الأساسية صحيحة. على سبيل المثال، يفترض هيرشيفى أن الأفراد هم في الواقع مبتذلين (أيأن هم يسعون إلى أعمال تزيد من المتعة وتجنب الألم) في الواقع، يفترض هرشي أن الدافع لارتكاب الجرائم جوهري في الطبيعة البشرية. ومع ذلك، وبالنظر إلى عدم لجوء جميع الأفراد إلى الجريمة، فإن هيرشي يحدد أربعة روابط اجتماعية: الارتباط – الارتباط العاطفي مع الآخرين ذوي القيمة (على سبيل المثال، الآباء)، الالتزام – الاستثمار في التطلعات التقليدية (مثلا لوظيفة، التعليم)، المشاركة – المشاركة في الأنشطة التقليدية (على سبيل المثال، الهوايات)، والمعتقدات–احترام القواعد المجتمعية.

وجود السندات المذكورة آنفا، أو عدم وجودها، يؤثر على نوعية العلاقات بين الفرد والمجتمع؛ هذه العلاقات، وفق الهيرشي، هي قوية تنبئ بالسلوك الجنائي والانحراف(Back, S., Soor, S., & LaPrade, J. 2018.p.295) .

ولذلك فإن رابطة المرفقات ذات أهمية خاصة في نظرية ضبط النفس فإن نظرية التحكم الذاتي، كانت مستوحاة من عدم قدرة العلم الأكاديمي على تقديم حسابات معقولة للسلوك الإجرامي. في الواقع، رفض هيرشي التفسيرات السابقة للجريمة والإجرام مستشهدا على سبيل المثال بالسلالة والنظريات والثقافات الفرعية باعتبارها غير متسقة مع مفاهيم الإرادة الحرة أو الرقابة الداخلية .(Njoroge,C.,&Heidt, J .M.2014.p.234)

ونتيجة لذلك، فإنهم أي خرقان التقاليد، ويعيدان، بدلاً من ذلك، تعريف الجريمة تماماً بالجمع بين تقاليد علم الجريمة غير المتوافقة سابقاً: المدارس الكلاسيكية والإيجابية. الأولى، التي تهتم في المقام الأول بالأعمال الإجرامية، تعزو الجريمة إلى الإرادة الحرة في حين أنا لأخيرة تركز على الإجرام، وتعزو السلوك الإجرامي إلى ظروف خارجية مثل العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية. وحتى الآن، تم تحديد تعريف المصطلح "جريمة" و"الإجرام" تعريف ظاهري أو مع ذلك، وبالنظر إلى تحول جو تفريد سونو هيرشي النموذجي، فإن تفعي لهذين المصطلحين الأساسيين أمر حتمي.

ويعرف الجرائم على أنها "أفعال القوة أو الاحتيال التي تتم في إطار السعي وراء المصلحة الذاتية" هذا التعريف مهم لعدة أسباب.

أولاً: تسعى إلى توضيح الإجرام من خلال صفات الأعمال الإجرامية وبالفعل، فإن هذا التعريف للجريمة يبرز خروجاً ملحوظاً عن نهج المألوف في علم الإجرام المعاصر حيث يستنتج الإجرام من خصائص الجناة.

ثانياً: يلقي التعريف صفاً أوسع نطاقاً، وهو سلوك ليس بالضرورة جنائياً مثل التدخين والشرب والانخراط في الجنس. وعلى نفس المنوال، السلوك الذي يعتبر

جنائيًا، على الأقل من منظور قانوني، يقع من خلال العنف. الإرهاب، على سبيل المثال، لا يعتبر جريمة لأن الإرهابي ينتظرون إلى عواقب أفعالهم على المدى الطويل ومن الجرائم القانونية الأخرى التي يحظرها تعريف جوتفريدسون وهيرشي للجريمة – تشمل الجرائم العرضية (جرائم المصادفة) أو الإهمال، بسبب غياب القوة أو الاحتيال والمصلحة الشخصية.

ثالثًا: توافق تعريف جوتفريد سونوهيرشي للجريمة مع بعض الافتراضات الأساسية للسيطرة الاجتماعية مثل – الأنشطة الروتينية – ونظريات الاختيار العقلاني التي تشير إلى أن "كل السلوك البشري يمك نفهمه على أنه" مبتذل "... جميع الجرائم متشابهة ... يتصرف الناس بعقلانية عندما يرتكبون جرائم وعندما لا يفعلون وبالمثل، يرفض جوتفريد سونوهيرشي التحفيز كعامل مهم في سببية الجريمة. ويترتب على ذلك أن الأفراد الذين يرتكبون جريمة واحدة هم أكثر عرضة للانخراط في جميع الجرائم الأخرى رهنا بالفرص بالطبع.

جدير بالذكر أن الفرصة هي المفتاح لإكمال دورة الجريمة في نظرية ضبط النفس بالاعتماد على نظرية الأنشطة الروتينية، ينظر جوتفريد سونوهيرشي إلى الجريمة باعتبارها حدثًا يحدث في الزمان والمكان يجمعان هدفًا محتملًا في غياب عواقب غير مرغوب فيها ولذلك فإن الغالبية العظمى من الجرائم لها خصائص متشابهة على سبيل المثال القدرة على التنبؤ تتطلب القليل من التخطيط، والتركيز على الإشباع الفوري، محصورة بالقيود المكانية والزمنية، وتتميز بمكاسب قصيرة الأجل.

قد عمد عديد من الباحثين والعلماء إلى محاولات في تفسير هذه الظاهرة منطلقين من رؤى مختلفة حينا ومتضاربة أخرى ومتداخلة أحيانا أخرى. ولعل أولى الخطوات في تفسير الجريمة كانت تلك المتعلقة بالمدرسة الفلسفية التي ربطت مشكلة الجريمة بالأخلاق، ومن روادها كانط Kant حيث يقول أن إرادة الخير هي الشيء الوحيد الذي يعد خيرا على الإطلاق دون قائد أو شرطي وترتبط إرادة الخير بمفهوم

الواجب". ثم تلتها خطوات أخرى حاولت أن تسلط الضوء على الجريمة وأن تمنحها التفسير العلمي الجزئي أو المتكامل للظاهرة. **ومن هذه النظريات:** النظرية البيولوجية المفسرة للجريمة، واتجاه الكروموزوم والعامل الوراثي.

والنظرية النفسية المفسرة للجريمة: إن الاتجاه السيكولوجي في فهم الظاهرة الإجرامية كان من خلال التقدم الذي أحرزه علم النفس وخصوصا الخطوات التي خطتها مدرسة التحليل النفسي وتقنيات أبحاثها، فكانت هناك دراسات رائدة مركزة على الشعور واللاشعور والكبت الناتج عن وجود صراع نفسي، وقد اعتبرت الجريمة تعبير عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج وهي غير مقبولة اجتماعيا، ومن هنا يمكننا القول أن النظرية النفسية لم تعطي للفعل الإجرامي أهمية كبرى بل كانت تعطيه قيمة رمزية وقيمة عرضية وحسبها أن هذا السلوك هو التعبير المباشر عن الحاجات الغريزية والتعبير الرمزي عن الرغبات المكبوتة، أو هو نتاج عن أنا غير متكيف بين متطلبات الأنا الأعلى والهو. فالبحث في موضوع الجريمة من ضوء التفسير السيكولوجي أصبح من اختصاص علم جديد يعرف بعلم النفس الجنائي La Psychologie Criminelle الذي يبحث في العوامل النفسية للجريمة من خلال مختلف الاتجاهات المختلفة المنتمية للمدرسة النفسية(Njoroge,C.,&Heidt, J. M.2014.p.235-237) .

**الميل إلى الجريمة الإلكترونية** The tendency to crime

تفيد الدراسات بأن مجرمي الإنترنت هم أشخاص لديهم ميل مرتفع إلى القلق الخارج عن السيطرة، الذي يؤدّي إلى التهور في استخدام الوسائل الإلكترونية بشكل غير مدروس، في تصفية الحسابات والإساءة إلى الخصوم. كما أنّ لديهما اعتقاداً بأن الوسائل الإلكترونية أسرع فينشر الفضائح أو التشهير بالآخرين. وهم كذلك عرضة للاكتئاب أكثر وأسرع من غيرهم، ويشعرون بأن الإساءة الإلكترونية أكثر أماناً لهم، واهمين أن من الصعب الوصول إليهم وتحديد هويتهم الحقيقية (يوسف، ٢٠٠٨ ، ص.٣٤٥).

ورغم أنه حتى الآن لم تظهر ملامح الصورة واضحة في تحديد صفات مجرمي الإنترنت والمعلومات وشرح سماتهم النفسية وتحديد دوافعهم، خاصة مع قلة الدراسات الخاصة بهذه الظاهرة من ناحيه، ولصعوبة الفهم الجيد لمداها الحقيقي من ناحية ثانية، والتطورات السريعة الحاصلة في ميدان الكمبيوتر والإنترنت من ناحية ثالثة، فالمزيد من الوسائل والتكنولوجيا يعني المزيد من التغير في أنماط الجريمة وطرق الاعتداء، مما يساهم في إحداث تغير في سمات مجرمي الإنترنت.

ومع ذلك يمكن تصنيف مجرمي الإنترنت حسب المنظور النفسي إلى الفئات التالية:-

**فئة المتطفلين:** أفراد هذه الفئة يرتكبون هذا النوع من الجريمة بغرض التحدي والإبداع، لدرجة أنهم ينصبون أنفسهم أوصياء على أمن الحاسوب في المؤسسات المختلفة وحمايتها.

**فئة المحترفين:** يتميز أفراد هذه الفئة بالخبرة والفهم الواسع للمهارات التقنية، وبالتنظيم والتخطيط للأنشطة المرتكبة، وبالتالي فهي الأخطر مقارنة بباقي لفئات، وأساس الاعتداءات هو تحقيق الكسب المادي لهم أو للجهات التي كلفتهم أو مولتهم أو سخرتهم، وقد تهدف إلى تحقيق أغراض سياسية أو التعبير عن موقف معين فكري أو نظري أو فلسفي(الرومي، ٢٠٠٣ ، ص. ١٣٩).

عموما ينظر علماء النفس إلى السلوك الإجرامي من جانبين مختلفين، فمن الجانب الأول يرون أن هذا السلوك المعادي هو غريزي يهدف إلى إشباع غريزة إنسانية، وصادف هذا الإشباع خلل كمي أو شذوذ كيفي فبهذه الغريزة انهارت معها الغرائز السامية والخشية من القانون، وهو مزود بنوازع وغرائز تشتد عند البعض وتقل عند الآخر نفقد يؤدي اشتدادها إلى الخروج على المجتمع والذي يكون لدى الصغار ما يسمى بالجنوح وعند الكبار ما يسمى بالجريمة(ربيع، محمد وأخرون،٢٠١٤، ص.٨٩).

أما على الجانب الآخر فيرى البعض أن السلوك المعادي هو فعل لا إرادي ناتج عنصرا تنفسية تحدثها مكبوتات اللاشعور، وبالتالي هي انعكاس لما تحتويه شخصية الفرد من مرض نفسي، يعبر عن صراعات انفعالية لاشعورية ولا يعرف الفرد صلتها بالأعراض التي يعاني منها(رشوان، ٢٠٠٥، ص.٩).

ويرى(٢٠٠٤) Akers, R. L. and Sellers, C.S أن التصرفات الإجرامية هي في آخر الأمر إلا أن اطلاق للدوافع الغريزية انطلاق آخرا لا يعوقه عائق ويرى أنه من الممكن أن يضلل أنواع الانحراف المختلفة كالسرقة والاعتداء والاغتصاب والجرائم النفسية وغيرها على أنها تعبيرات لغرائز معينة( Akers, R. L. & Sellers, C.S,2004.p.223) .

وينظر ألكسندر إلى السلوك الإجرامي على أنه يكون نتيجة للاضطراب في قوى شخصيته الثلاث "الهو، الذات، والذات العليا" في تكيفها معا لقانون الأخلاقي السائد في المجتمع كما يرى أن الاضطراب في البيئة يكون بمثابة عوامل لخلق الشخصية الاجتماعية، ومن ثم فالبيئات الإجرامية تنتج أكثر المجرمين وأنها تكون بمثابة معامل لتفريخ المجرمين(صدقي، وعبدالخالق،٢٠٠٢، ص. ٢٣٦).

**التعرف الإجرائي للميل إلى الجريمة** : هي الدرجة التي يحصل عليها الطالب على المقياس المستخدم في هذا البحث.

**التسامح Tolerance:**

**تعريف التسامح:**

يعرف شقير التسامح بأنه : "مكون معرفي وجداني سلوكي نحو الذات والآخر والمواقف، متمثلا في مجموعة من المعارف والمعتقدات والمبادئ والمشاعر والسلوكيات التي تدفع صاحبها للتصالح مع ذاته ومع الآخر، وتجعله متصفا بالتسامح في مواقف الحياة المختلفة"(شقير،٢٠١٠، ص.٦).

وتتبنى الباحثة **التعريف الإجرائي للتسامح** بالدرجة التي يحصل عليها الطالب علي مقياس للتسامح المستخدم في البحث.

**مفهوم التسامح في المعاجم اللغوية :**

ورد في القاموس العصري مصطلح Tolerance بمعني تسامح، تساهل وهي تتشابه مع المسامحة، أو الصفح Forgiveness.

وورد في المنجد في اللغة العربية التسامح من الفعل سمح ومنها سماحا، وسموحا، وسماحة، وسمح له بالشيء أي أعطاه إياه، وسمح العود أي لأن، وسامحه في الأمر وبالأمر أي سأهله ولاينه ووافقه علي مطلوبه، وسامحه بذنبه أي صفح عنه، والعامة تقول "سامحك الله" أي غفر لك، وأسمحت الدابة أي لانت بعد استصعاب، ومنها تسامح في كذا أي تساهل فيه(محمد، ابن منظور،٢٠٠٨ ص. ٥٣٧).

وجاء في "المعجم الوسيط" التسامح من الفعل سمح أي لان وسهل، ويقال سمح له بحاجه أي يسرها له، وسامحه بكذا أي وافقه علي مطلوبه وعفا عنه، ومنها تسامح في كذا أي تساهل وعليه فالتسامح يعني التساهل(مجمع اللغة العربية، ٢٠٠٤ ، ص. ٤٤٧).

**مفهوم التسامح في المعاجم النفسية :**

ورد التسامح في ذخيرة علم النفس أنه هو "اتجاه تحرر أو عدم تدخل فيما يتعلق بسلوك واعتقادات الآخرين"(دسوقي، ١٩٨٨ ، ص. ١٥١٠).

كما عرف (١٩٥٨) English and English في قاموس المعاني والمصطلحات النفسية التسامح بأنه: موقف عدم التدخل، أي عدم تدخل الفرد في المعتقدات أو الممارسات أو المواقف التي يتبناها الآخرون حتي وان تعارضت مع معتقداته وممارساته الشخصية(English & English, 1958,p.555) .

**الدراسات السابقة:**

فتشير نتائج بعض الدراسات والأبحاث العلمية السابقة وهي قليلة العدد أن هناك علاقة بين بعض الخصائص النفسية لمرتكبي جرائم الكمبيوتر.

١- جاءت دراسة (١٩٩٧) William, F لتحليل نظرية التعلم الاجتماعي لجريمة الكمبيوتر بين طلاب الكليات حاولت هذه الدراسة تقديم بعض المعلومات

عن الأنشطة المتنوعة المرتبطة بجرائم الكمبيوتر، وذلك من خلال دراسة عينة مكونة من (٥٨١) طالبا من الجامعة، قد حاول الباحث أن يكتشف جريمة الكمبيوتر من خلال اختبار قدرة نظرية التعلم المجتمعي على تفسير هذه السلوكيات. واستخدم الباحث بعض الإجراءات المتنوعة، والتي تظهر الاختلاف في التعزيزات وأساليب العقاب والتعريفات التي تتصل بجرائم الكمبيوتر، ومن نتائج الدراسة أن نظرية التعلم الاجتماعي هامة و مفيدة لفهم لماذا يقوم الطلاب بمثل هذه الجرائم.

٢- وتليها دراسة **عبد السلام** (٢٠٠١أ) التفاعلية في المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، دراسة تحليلية، استهدفت الدراسة التعرف علي الاستخدامات المختلفة لشبكة الإنترنت، من جانب عينة من الشباب المصري الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ إلي ٣٥ عاما، وذلك للتعرف على دوافع وأنماط وكثافة استخدامهم لشبكة الإنترنت، وعلاقة هذا الاستخدام بعدد من المتغيرات مثل النوع والسن والمستوي التعليمي. وقد توصلت الدراسة إلي عدد من النتائج منها: أن الشباب يميل إلي استخدام الإنترنت بكثافة، وأن الحصول علي المعلومات من أهم الدوافع التي تجعل الشباب يتصلون بالإنترنت، أما النوع فكان متغيرا غير مؤثر في استخدام الشباب للإنترنت، بينما كان السن و مستوي التعليم ونوع التخصص من المتغيرات المؤثرة.

٣- كما حددت دراسة **الشهري** (٢٠٠١) الإيجابيات الأمنية لشبكة الإنترنت في تلقي البلاغات وتوفير السرية للمتعاونين مع الأجهزة الأمنية وطلب مساعدة الجمهور في بعض القضايا، ونشر صور المطلوبين للجمهور، ونشر المعلومات التي تهم الجمهور وتكوين جماعات أصدقاء الشرطة وتوعية الجمهور أمنياً واستقبال طلبات التوظيف ونشر اللوائح والأنظمة الجديدة وتوفير الخدمة الأمنية خارج أوقات العمل الرسمي وسهولة الوصول إلى العاملين في الجهاز الأمني إجراء استفتاءات محايده لقياس الرأي العام ووسيط فاعل في عملية تدريب وتثقيف

منسوبي القطاع وأخيرا وسيط مهم للاطلاع على خبرات الدول المتقدمة والاتصال مع الخبراء والمتخصصين في مختلف دول العالم.

٤- وجاءت دراسة **المنشاوي** (٢٠٠٢) جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي عينة الدراسة جميع مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي وقت إجراء الدراسة على(١٥٠٠٠٠) مستخدم المكان الدراسة جميع مناطق المجتمع السعودي تم توزيع استبانة من٦٢ سؤال تشمل ٦ محاور هي المتغيرات الديموجرافية (والجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية شيوعا أكثر جرائم الاختراقات شيوعا وأنماط أكثر الجرائم المالية شيوعا وأكثر جرائم المواقع المعادية شيوعا وأكثر جرائم القرصنة شيوعا) والتي تتم عبر الإنترنت. والإجراءات تم تصميم الاستبانة وعمل موقع خاص لها والعمل على نشرة عبر المواقع الأخرى المشهورة. وكانت النتائج أكثر جرائم الإنترنت شيوعا في المجتمع السعودي هي الاختراقات يليها الجرائم المالية والمواقع المعادية وأقل الجرائم شيوعا هي الجرائم الجنسية.

٥- وجاءت دراسة **حمادنة، وخالد** (٢٠١٦) واستهدفت بناء مقياس اتجاهات نحو العنف الإلكتروني لدى عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بجامعة آل البيت، وفق النظرية الحديثة في القياس. ولتحقيق هدف الدراسة تم تحديد الأبعاد الرئيسة للمقياس وقد تم تطبيق المقياس على ٥٥٠ طالبا وطالبة من جامعة آل البيت ممن يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي، ووصل المقياس في صورته النهائية إلى ٢٩ فقرة بخصائص سيكو مترية مناسبة. ودراسة غادة مصطفى البطريق (٢٠١٦) تعرض الشباب العربي للمواقع الإلكترونية المتطرفة فكرياً أو علاقته بإدراكهم للمنطق الدعائي للتنظيمات الإرهابية (٢٠١٦) تم تطبيق الدراسة على عينة من الشباب العربي موزعين على ثلاث جامعات في ثلاث دول عربية وهم كالتالي جامعة القاهرة في جمهورية مصر العربية وجامعة الإمام محمد بن سعود في المملكة العربية السعودية والجامعة الخليجية في البحرين وكانت عينة الدراسة ٣٠٠ طالبا وطالبة من طلاب الجامعة بواقع ١٠٠ طالبا وطالبة لكل

جامعة وتم سحب العينة بطريقة عمدية وذلك لتوفير شرط التعرض للمواقع الإلكترونية المتطرفة فكرياً وتم جمع بيانات الدراسة من خلال استمارة استبيان مقننة عن طريق مقابلة المبحوثين. ودلت نتائج الدراسة على أن الشباب العربي يتعرضون بدرجة كبيرة للمواقع الإلكترونية المتطرفة فكريا حيث أشارت النتائج أن ٧٩% يتعرضون لهذه المواقع ما بين المتابعة المنتظمة وغير المنتظمة من الذكور والإناث على حدا سواء هذا بالإضافة إلى تشوه فكر هؤلاء الشباب تجاه التنظيمات الإلكترونية الفكرية المتطرفة وهذا يدل على نجاح فكر هذه المنظمات الإلكترونية في تشويه فكر هؤلاء الشباب.

٦- كما جاءت دراسة (٢٠١٧) Awan,I عن التطرف السيبراني **داعش** وقوة وسائل التواصل الاجتماعي لتشير إلى أن **داعش** تخوض الآن بشكل متزايد حربًا عبر الإنترنت، باستخدام مقاطعا الفيديو غير الأخلاقية، ورسائل الكراهية عبر الإنترنت بالإضافة إلى تطبيقات تهدف إلى التطرف وإنشاء جيل جديد من الجهاديين عبر الإنترنت. تساعد التكنولوجيا الحديثة داعش فينشر دعايتها وأيديولوجيتها وفي الواقع، تستخدم داعش مواقع التواصل الاجتماعي مثل يوتيوب وفيسبوك وتويتر لتجنيد أعضاء جدد. يتم ذلك من خلال الصور بثمن قاطع الفيديو الفيروسية العنيفة عبر الإنترنت التي يتم تصويرها وتحريرها بشكل احترافي والتي تستهدف الشباب والأشخاص القابلين للإعجاب. من خلال تقديم صورة براقة ورائعة، تُظهر مقاتلو داعش في العمل كنجوم جدد للجهاد السيبراني العالمي. وبالتالي، أصبحت الإنترنت ساحة افتراضية لتعزيز وجهات النظر المتطرفة وتعمل كغرفة تحكم حللت هذه الدراسة ١٠٠ صفحة مختلفة على فيسبوك و٥٠ من حسابات مستخدم تويتر أكثر من ٢٠٥٠ نتيجة وساعدت على إنشاء تصنيف لسبع خصائص ودوافع سلوكية رئيسية غالبية الأشخاص الذي تشاركوا في هذه الأفعال كانوا من الذكور(٩٠٪) والإناث (١٠٪). أكدت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الفرضية القائلة أن الكراهية على الإنترنت تستخدمها مجموعات مثل داعش

لعدة أسباب مثلا لتجنيد والدعاية. علاوة على ذلك، يتم تنسيق هذه المواد والتحكم فيها كوسيلة لنشر وإرسال الرسائل الرئيسية.

٧- وجاءت دراسة (٢٠١٨) Lucas,k التنمر الإلكتروني بين طلبة الجامعة اختبار نظرية التعليم الاجتماعي بحثت هذه الدراسة مدى التسلط عبر الإنترنت بين طلاب الجامعات ومدى توقع نظرية التعلم الاجتماعي التي وضعها **رونالد أكيرز** Ronald Akers لارتكاب جرائم التسلط عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، استكشفت هذه الدراسة استخدام الطلاب لوسائل الإعلام والخصائص المرتبطة بالمشاركة في سلوكيات التسلط عبر الإنترنت كضحايا ومرتكبين ومراقبين عينة الدراسة ٢٩٦. تعرض حوالي ١٠٪ لارتكاب التنمر الإلكتروني و٣٧٪ للإيذاء و ٥٣٪ للمراقبة. وكشفت تحليلات الانحدار ذات الحدين أن متغيرات التعلم الاجتماعي لم ترتبط بالتسلط السيبراني؛ ومع ذلك قدمت النظرية بعض الدعم للتنبؤ بالاعتداء على الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك كان الوضع الاجتماعي الاقتصادي والعرق مرتبطين إحصائياً بارتكاب جرائم التسلط عبر الإنترنت، في حين كان العمر والإيذاء السابق مرتبطين بالإيذاء السيبراني لآثار المترتبة على التعلم الاجتماعي.

٨- وتوصلت دراسة (٢٠١٨) Fayed, A. E عن دور الترويج الإلكتروني لإرهاب من خلال التواصل الاجتماعي شبكات في انتشار الإرهابيين الذين يجندون الشباب . للبحث في تجنيد الشباب إلكترونيًا من خلال الشبكات الاجتماعية استخدمت الدراسة المنهج الوصفي. عينة الدراسة كانت من طلاب وطالبات جامعة تبوك بالمملكة العربية السعودية تم اختيار عينة قصدية قوامها ٢٠٠ طالب وطالبة ١٥٠من ذكور،٥٠ من الإناث استهدفت الدراسة الطلاب الذكور أكثر من الطالبات. اعتمدت الدراسة على معامل الانحدار التدريجي لاختبار الفرضيات. وجاءت النتائج كالتالي٩٥٪ من عينة الدراسة يستخدمون الإنترنت للتواصل الاجتماعي، وحوالي ٨٠٪ للألعاب،٤٠٪ لأغراض التسوق، و٢٠٪ للبحث عن المعلومات فقط أظهرت الدراسة أيضًا أن ٨٠٪ من الطلاب يعرفون ما هية

الإرهاب الإلكتروني وأن حوالي٢٠٪ من العينة لا يعرفون ذلك. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية قوية للغاية بين الترويج الإلكتروني للإرهاب وانتشار التجنيد الإرهابي للشباب السعودي. تعدد وسائل المستخدمة في الترويج الإلكتروني للإرهاب من خلال الشبكات الاجتماعية عاملاً رئيسياً في تجنيد الشباب. درجة التوظيف تختلف حسب هذه الوسائل ويمكن مكافحة هذا التوظيف المتزايد ببعض الوسائل الإلكترونية.

٩- ودراسة **المطيري**(٢٠١٨) بعنوان دور الإعلام الجديد في التوعية من الجرائم الإلكترونية، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد أختار الباحث الاستبانة كأداة للدراسة وذلك لأنها الأنسب في تحقيق أهداف الدراسة المسحية، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) من منسوبي مركز محمد بن نايف لأمن المعلومات وقسم أمن المعلومات بمركز المعلومات الوطني أهم النتائج توصلت الدراسة إلى أن الغالبية من مجتمع الدراسة يستقون معلوماتهم ومعارفهم من خلال الوصول عبر المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي لزيادة المعرفة والاطلاع على كل ما هو محل اهتمامهم، وتوصلت الدراسة إلى الحاجة في زيادة درجة الوعي الأمني من خلال توعية الجماهير عبر منصات وسائل الإعلام الجديد والمفضلة لديهم.

١٠- وتوصلت دراسة **نور الدين** (٢٠١٩) إلى تعريف الجريمة الإلكترونية، فمع الثورة التقنية التي شهدها العالم الحديث وازدياد عمليات القرصنة ظهرت الجرائم الإلكترونية ويرى الباحث الجريمة الإلكترونية هي كل فعل ضار يأتيه الفرد أو الجماعة عبر استعماله الأجهزة الإلكترونية، ويكون لهذا الفعل أثر ضار على غيره من الأفراد والمؤسسات أو المرافق الحيوية في الدولة.

١١- ودراسة **حيمد، ومحمد** (٢٠١٩) بعنوان رؤية إستراتيجية لمكافحة الجرائم السيبرانية في اليمن دراسة حالة.هدفت الدراسة إلى وضع رؤية استراتيجية لمكافحة الجرائم السيبرانية، حيث تم تطبيقها على أعضاء هيئة التدريس بأكاديمية الشرطة

اليمنية وقطاع التأهيل والتدريب بالوزارة، عددهم ١٢١ مفردة، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة دراسة، ومن نتائج الدراسة أن واقع التطرف والإرهاب السيبراني: استغلال شبكة الإنترنت للتحريض عل العنف والتطرف، أوجدت العولمة الرقمية فرصة للتشبيك بين الجماعات المتطرفة، بروز أدوات وأنماط حديثة لتجنيد المتطرفين عبر الإنترنت. وأن دور مكافحة الجرائم السيبرانية في تعزيز الأمن الإنساني: تنمية الوعي الاجتماعي بمخاطر ارتكاب الجرائم السيبرانية، تسهم في تحقيق أهداف الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، تعمل على تحقيق الوقاية المبكرة من الجرائم السيبرانية، رفع نسبة الكفاءة الوطنية والوسائل الأمنية المستخدمة لحماية البنية التحتية الوطنية، تعزز الحماية الشخصية على مستوى الفرد، توفر الحماية للبنية التحتية الوطنية. وأن معوقات مكافحة الجرائم السيبرانية: قلة الخبرة وضعف التأهيل والتدريب لدى عناصر مكافحة الجرائم السيبرانية، وجود قصور تشريعي كبير في تجريم وردع ارتكاب الجرائم السيبرانية، سهولة الوصول للضحايا عن طريق شبكة الإنترنت، تدني نسبة الإبلاغ عن الجرائم السيبرانية لتجنب الإساءة للسمعة أو زعزعة ثقة العملاء. ومن أهم التوصيات: سرعة أعداد مشروع قانون يسمى (قانون الأمن السيبراني) يعزز مكافحة الجرائم السيبرانية، وحماية المجتمع اليمني سيبرانياً، إنشاء هيئة وطنية متخصصة للأمن السيبراني، لحماية الفضاء السيبراني اليمني، إنشاء نيابة متخصصة للتحقيق، ومواجهة وضبط كافة أنواع الجرائم السيبرانية، إنشاء وحدة أمنية نوعية بوزارة الداخلية متخصصة بمكافحة الجرائم السيبرانية، مهامها مرفقة بالتفصيل بالرؤية الاستراتيجية، ضرورة توعية المجتمع اليمني أفراداً ومؤسسات بطرق الحماية من الجرائم السيبرانية.

١٢- وأجرى **العنزي، والعازمي** (٢٠١٩) دراسة بعنوان العوامل الخمس الكبرى للشخصية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية وعلاقتها بأبعاد الغضب وهدفت الدراسة التعرف على ترتيب العوامل الخمس الكبرى للشخصية لدى عينة الدراسة، والتعرف

على ترتيب أبعاد الغضب لدى عينة الدراسة، التعرف على وجود فروق في العوامل الخمسة الكبرى للشخصية، وأبعاد الغضب تعزى للمتغيرات الديموغرافية (العمر – المتوسط الاقتصادي– المستوى التعليمي– نوع الجريمة الإلكترونية) لدى مرتكبي الجريمة الإلكترونية .وتكون مجتمع الدراسة من الموقوفين من مرتكبي الجرائم الإلكترونية بسجون منطقة الرياض، تم اختيار عينة عشوائية بناء على تطبيق أدوات الدراسة للموقوفين بالجرائم الإلكترونية بمنطقة الرياض وبلغ حجم عينة الدراسة (٨٠) من الموقوفين بالجرائم الإلكترونية بمنطقة الرياض .منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي الارتباطي، وأداة الدراسة: تم الاعتماد على المقياس كأداة للدراسة، واستخدم الباحث مقياسين هما: مقياس العوامل الخمس الكبرى للشخصية للرويتع (٢٠٠٧) ، مقياس الغضب إعداد الشناوي والدماطي (١٩٩٣) وتوصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (٠.٠٥) فأقل بين أي من العوامل الخمس الكبرى للشخصية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية وكل أبعاد الغضب الثلاثة (استثارة الغضب، المواقف المولدة للغضب، استمرارية مشاعر الغضب) وأن هناك فروق دالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١) فأقل بين المتوسط الحقيقي لبُعد استثارة الغضب لدى عينة الدراسة من الموقوفين بالجرائم الإلكترونية بمنطقة الرياض والمتوسط الافتراضي من جهة أخرى، وكانت لصالح المتوسط الافتراضي، ما يبين انخفاض بُعد استثارة الغضب لدى عينة الدراسة من الموقوفين بالجرائم الإلكترونية بمنطقة الرياض، كما توصلت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) فأقل في العوامل الخمس الكبرى للشخصية (العصابية، الانبساط، التفاني، الوداعة، الانفتاح علي الخبرة)، وأبعاد الغضب(استثارة الغضب، المواقف المولدة للغضب، استمرارية مشاعر الغضب) وفقاً لمتغير العمر، وأهم التوصيات بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بمعاونة الأفراد الغاضبين على

الاستقرار العاطفي، والرضا عن الذات، والتكيف مع البيئة المحيطة، والثقة بالنفس، والشعور بالقدرة على مساعدة الآخرين.

١٣- وتوصلت دراسة Soni, N., and Kumar, D. (٢٠١٩) أن كل جريمة لها تأثيرها على المجتمع والأمة والعالم إلى حد كبير. من خلال التفتيش على الجرائم السيبرانية وظواهرها، تم الكشف عن أنها، على غرار الجرائم السابقة، أثرت بشدة على الحياة الاجتماعية للبشر. لفهم تأثير الجريمة السيبرانية، من الضروري النظر في تأثير شيئين لتكنولوجيا الكمبيوتر والإنترنت على الناس حيث أن الجرائم السيبرانية لا شك تنشأ عن هذه الجرائم. اجتماعيًا.

١٤- ودراسة BAFFI, P. (٢٠٢٠) بعنوان المصدقية في التحليل التجريبي للجريمة الإلكترونية عرضت فيها التطورات الأخيرة في التحليل الاقتصادي للجريمة، مع التركيز بشكل خاص على الجريمة المنظمة والفساد. ناقشت التحديات الرئيسية للتمييز التجريبي للعلاقات السببية – أي خطأ القياس بسبب الإبلاغ الداخلي عن الجريمة وحقيقة أن المحاكمات العشوائية نادرا ما تكون خيارا عند دراسة الجريمة. ثم ناقشت التطورات الأخيرة التي أصبحت ممكنة بفضل الجمع بين البيانات الدقيقة التفصيلية والطرق شبه التجريبية.

١٥- وفي دراسة **يوسف** (٢٠٢٠) بعنوان الجريمة المعلوماتية وآثارها على الاقتصاد ؛هدفت الدراسة إلى استكشاف واقع التحول الرقمي في سلطنة عمان، عن طريق التعرف على الأدوار التي تقوم بها المؤسسات المختلفة بالسلطنة في مجال التحول الرقمي والحكومة الإلكترونية، وتقييم مستوياتها في التحول، بالإضافة إلى التعرف على أبرز المشاريع المنفذة بها في هذا الجانب، تماشيًا مع التوجهات العالمية في المجال. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي النوعي، والمقابلة شبه المقننة كأداة رئيسة لجمع البيانات، عينة الدراسة، لدعم النتائج التي تم الحصول عليها عن طريق المقابلة. عينة الدراسة: وطبقت الدراسة على أربع مؤسسات حكومية وهي: وزارة التقنية والاتصالات ووزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وشرطة

عمان السلطانية، ومؤسسة واحدة من القطاع الخاص هي بنك مسقط، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: قيام المؤسسات بجهود وأدوار واضحة للتحول رقميًا، من توعية وتثقيف وتدريب وتكامل وجاهزية وغيرها.

١٦- ومواكبة لجائحة كورونا جاءت دراسة **كاشف وآخرون** (٢٠٢٠) وكان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التحقق مما إذا كانت الجريمة السيبرانية قد ارتفعت خلال فيروسات التاجية. يستخدم الناس المزيد من الإنترنت والأجهزة الإلكترونية في هذا الوقت الوبائي بغرض أداء أعمالهم التي يمكن تحقيقها من خلال الإنترنت، حيث أنهم غير قادرين على الخروج بسبب فيروس كورونا. لجمع البيانات، تم إنشاء استبيان يتكون من ستة أسئلة. في أوقات هذه القيود، لا يمكن جمع البيانات للتفاعل مع الأشخاص جسديًا ، لذلك تم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لجمع البيانات. تم إرسال الاستبيان إلى الأشخاص من خلال وسائل التواصل الاجتماعي تم الاتصال بـ ١٠٨٨ شخصًا ورد ٤٠٠ منهم على الاستبيان. يتم عرض البيانات في مخططات مختلفة للتحليل. هذا البحث مهم في معرفة ما إذا كان الناس يتعرضون للهجوم أو سرقت بياناتهم أكثر من أي وقت مضى خلال فيروس كورونا. تظهر نتائج هذه الدراسة أن الأشخاص يعانون حرفياً من زيادة في الجرائم الإلكترونية وأن معظم الناس قالوا إن بياناتهم قد سرقت وأنهم هاجموا من قبل المتسللين.

**التعليق على الدراسات السابقة:**

**يمكن التعليق على الدراسات السابقة من حيث استفادة الباحثة في البحث الحالي من حيث المتغيرات التي تناولتها كالمتغيرات النفسية والديموجرافية وعينة الدراسة ومجتمع الدراسة تصميم الأدوات والمنهج المستخدم والتوصيات.**

أولاً جاءت دراسة (١٩٩٧) William, F طبقت على طلاب الجامعة وفسرت الجريمة في ضوء نظرية التعلم الاجتماعي. وتليها دراسة **عبد السلام** (٢٠٠١أ )طبقت على عينة شباب من عمر (١٨- ٣٥) كما أنها اختلفت عن الدراسة

السابقة في تناولها لمتغيرات ديموجرافية وكانت من أهم نتائجها استخدام فئة الشباب الإنترنت بكثافة ومن أهم دوافع الاستخدام كانت الحصول على المعلومات. كما حددت دراسة **الشهري** (٢٠٠١) الإيجابيات الأمنية لشبكة الإنترنت وجاءت دراسة **المنشاوي** (٢٠٠٢) جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي كانت عينة الدراسة جميع مستخدمي الإنترنت في المجتمع السعودي.

وتختلف هذه الدراسة في تناولها متغيرات ديموجرافية فقط في استبانة مكونة من ٦ محاور(الجرائم الجنسية والممارسات غير الأخلاقية ، جرائم الاختراقات ، الجرائم المالية و جرائم المواقع المعادية و جرائم القرصنة) والتي تتم عبر الإنترنت. وكانت من أكثر الجرائم إنتشارا هي الاختراقات يليها الجرائم المالية والمواقع المعادية وأقل الجرائم شيوعا هي الجرائم الجنسية.

ثم جاءت دراسة **حمادنة، وخالد** (٢٠١٦) طبقت الدراسة على عينة من الطلاب وكان من أهم دوافع الدراسة تصميم مقياس الاتجاهات نحو العنف الإلكتروني وفق النظرية الحديثة للقياس كما تميزت الدراسة بانها طبقت على عينة من ثلاث دول ( القاهرة والسعودية والبحرين) ومن أهم نتائجها تعرض الطلاب بنسبة ٧٩% لمواقع التطرف الفكري. وتختلف هذه الدراسة مع البحث الحالي حيث أنها قاست نسبة التعرض للجرائم الإلكترونية أما البحث فهو يقيس فئتين (الجاني والمجنى عليه) كما أن تم صمم مقياس لقياس الجريمة الإلكترونية اختلاف الدراسة السابقة حيث إنها قاست الاتجاهات للجريمة الإلكترونية .

كما جاءت دراسة (٢٠١٧) Awan,I عن التطرف السيبراني داعش وقوة وسائل التواصل الاجتماعي لتشير عبر الإنترنت، باستخدام مقاطعا الفيديو غير الأخلاقية، غالبية الأشخاص الذي تشاركوا في هذه الأفعال كانوا من الذكور(٩٠٪) والإناث (١٠٪). أكدت النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة الفرضية القائلة أن الكراهية على الإنترنت تستخدمها مجموعات مثل داعش لعدة أسباب مثلا لتجنيد والدعاية. علاوة على ذلك، يتم تنسيق هذه المواد والتحكم فيها كوسيلة لنشر وإرسال الرسائل

الرئيسية. وترى الباحثة إنها حرب الكرتونية أشد فتكاً من حروب الأسلحة فهي حرب خفية تقتل القيم والعادات والتقاليد لشعوب العالم.

ثم جاءت دراسة (٢٠١٨) Lucas,k التنمر الإلكتروني بين طلبة الجامعة وهى قريبة من البحث الحالي حيث تناولت الضحايا والمرتكبين للتنمر الإلكتروني وكانت من أهم نتائجها إسهام المستوى الاجتماعي والاقتصادي والعمر والإيذاء المسبق كمنبء بارتكاب الجريمة الإلكترونية.

وتوصلت دراسة (٢٠١٨) Fayed, A. E عن دور الترويج الإلكتروني لإرهاب من خلال التواصل الاجتماعي كانت من أهم نتائجها أن نسبة (٨٠%) يعرفون معنى الإرهاب وهذا يدل على الثقافة الإلكترونية لهذه الفئة وفي المقابل (٢٠%) لا يعرفون معنى الإرهاب الإلكتروني كما طبقت الدراسة على عينة من تبوك بالمملكة العربية السعودية. وهنا تري الباحثة من السهولة بمكان تجنيد الشباب عبر مواقع التواصل الاجتماعي بسهولة ويسر وبشكل غير واضح المعالم. وبالتالي لا يمكن مكافحته إلا بنفس وسيلة انتشاره بمواقع التواصل الإلكتروني أيضاً.

ثم دراسة **المطيري**(٢٠١٨) بعنوان دور الإعلام الجديد في التوعية من الجرائم الإلكترونية، أعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وكانت من أهم توصياتها زيادة درجة الوعي الأمني من خلال توعية الجماهير عبر منصات وسائل الإعلام الجديد والمفضلة لديهم.

وجاءت دراسة **نور الدين** (٢٠١٩) لتعرف الجريمة الإلكترونية، ودراسة **حميد، ومحمد** (٢٠١٩) بعنوان رؤية إستراتيجية لمكافحة الجرائم السيبرانية في اليمن دراسة حالة وكانت من أهم نتائجها أن زيادة الوعي بهذه الجرائم يقلل من خطر الوقوع والارتكاب للجرائم الإلكترونية

ثم أجرى **العنزي، والعازمي** (٢٠١٩) دراسة العوامل الخمس الكبرى للشخصية لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية وعلاقتها بأبعاد الغضب وهدفت الدراسة التعرف على ترتيب العوامل الخمس الكبرى للشخصية لدى عينة الدراسة من المرتكبين للجريمة

الإلكترونية ، والتعرف على ترتيب أبعاد الغضب. وهنا تري الباحثة أن هذه الدراسة قد تناولت جانب واحد فقط وهو **مرتكب الجريمة الإلكترونية** والذى وقع عليهم العقوبة ومن أهم نتائجها وجود ارتباط بأبعاد الغضب الثلاثة (استثارة الغضب، المواقف المولدة للغضب، استمرارية مشاعر الغضب) وكان المتوسط الأعلى لبعد استثارة الغضب وهنا تري الباحثة أن تعرض الشخص للابتزاز أو التنمر يزيد من ارتكابه للجريمة بنفس الطريقة التي ابتز بها، كما توصلت لارتباط أقل مع العوامل الخمسة الكبرى للشخصية (العصابية، الانبساط، التفاني، الوداعة، الانفتاح علي الخبرة)، ومن أهم التوصيات **بناء على ما توصلت** إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بمعاونة الأفراد الغاضبين على الاستقرار العاطفي، والرضا عن الذات، والتكيف مع البيئة المحيطة، والثقة بالنفس، والشعور بالقدرة على مساعدة الآخرين.وقد استفادت الباحثة من توصيات الباحث بتناول متغير التسامح مع الجريمة الإلكترونية. في البحث.

وتوصلت دراسة Soni, N., and Kumar, D. (٢٠١٩) أن كل جريمة لها تأثيرها على المجتمع والأمة والعالم إلى حد كبير. وتوصي بضرورة النظر في تأثير شيئين لتكنولوجيا الكمبيوتر والإنترنت على الناس حيث أن الجرائم السيبرانية لا شك تنشأ عن هذه الجرائم. اجتماعيًا.

ودراسة BAFFI, P. (٢٠٢٠) بعنوان المصدقية في التحليل التجريبي للجريمة الإلكترونية من الناحية الاقتصادية.

وفي دراسة **يوسف** (٢٠٢٠) بعنوان الجريمة المعلوماتية وآثارها على الاقتصاد ؛ في سلطنة عمان، كما تختلف هذه الدراسة في اختيارها للعينة حيث تم اختيارها من مؤسسات الدولة(عمان).

ومواكبة لجائحة كورونا جاءت دراسة **كاشف وآخرون** (٢٠٢٠) وكان الهدف الرئيسي من هذا البحث هو التحقق مما إذا كانت الجريمة السيبرانية قد ارتفعت خلال فيروسات التاجية. وتختلف هذه الدراسة بطريقة اختيار العينة وطريقة تطبيق

الاستبانة حيث تم تطبيقها هاتفيا وكانت من أهم نتائجها أن الأشخاص يعانون حرفياً من زيادة في الجرائم الإلكترونية وأن معظم الناس قالوا إن بياناتهم قد سرقت وأنهم هاجموا من قبل المتسللين.

وختاما تري الباحثة في حدود علمها قلة الدراسات النفسية التي تناولت الجريمة الإلكترونية بالفعل ببعديها (الجاني المرتكب، والمجنى عليه) حيث تم تناوه كمرتكب وضحية وتم ربطه في دراسة واحدة مع متغيرات نفسية كالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية وأبعاد الغضب ولكن على فئة المرتكب فقط وكان أهم ارتباط على ارتكاب الجريمة هو استثارة الغضب أي ابتزاز الضحية وعلية تناولت الباحثة متغير التسامح بأبعاده (الذات والآخر والموقف) مع الميل للجريمة والجريمة الإلكترونية .كما استفادت الباحثة من المقاييس المستخدمة لقياس الاتجاهات نحو الجريمة الإلكترونية وقامت بتصميم أداة لقياس الجريمة الإلكترونية بشقيها (الجاني والمجنى).

**فروض البحث:**

١. الفرض الأول توجد قدرة لبعض المتغيرات النفسية (التسامح والميل إلى الجريمة) في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية لدى عينة من طلاب الجامعة.

٢. الفرض الثاني تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف كل متغير من المتغيرين: محل الإقامة (أسيوط – القاهرة)، والتفاعل بينها لدى عينة من طلاب الجامعة.

٣. الفرض الثالث تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف كل متغير من المتغيرين: الجنس (ذكر– أنثى)، ونوع الدراسة (عملي – نظري) والتفاعل بينها لدى عينة من طلاب الجامعة.

٤. الفرض الرابع توجد علاقة ارتباطية دالة بين الجريمة الإلكترونية ببعديها جانى ومجنى بكل من التسامح بأبعاده والميل إلى الجريمة لدى عينة من طلاب الجامعة.

٥. الفرض الخامس تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف متغير محل الإقامة (ريف – حضر) لدى عينة من طلاب الجامعة.

**الإجراءات المنهجية للبحث:**

**منهج البحث:**

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي الارتباطي بشكل عام والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات والفروق بين المجموعات على سبيل التخصيص، وتستخدم العلاقات الارتباطية لتبيين إلى أي حد ترتبط المتغيرات بعضها ببعض، أو بعبارة أخرى إلى أي حد تتفق هذه المتغيرات في أحد العوامل مع غيرها من المتغيرات في عامل آخر. كما تستخدم الفروق بين المجموعات لتبين مدى تأثير متغير مستقل على متغير أو مجموعة متغيرات تابعة.

**عينة البحث** : تضمنت عينة الدراسة (١٢٥) من الكليات نظرية (١٢٥) كليات عملية، تم اختيارهم من محافظة أسيوط، والقاهرة.

**جدول ( ١ ) مواصفات عينة البحث**

| المتغيرات | | العينة الكلية ( ن= ٢٥٠) | |
|---|---|---|---|
| محل الإقامة | ريف | ١٨٣ | %٥٥.٢ |
| | حضر | ١١٢ | %٤٤.٨ |
| | المجموع | ٢٥٠ | %١٠٠ |
| النوع | ذكور | ١٢٥ | %٥٠ |
| | إناث | ١٢٥ | %٥٠ |
| | المجموع | ٢٥٠ | %١٠٠ |
| نوع الدراسة | عملي | ١٣٨ | %٥٥.٢ |
| | نظري | ١٢٢ | %٤٤.٨ |
| | المجموع | ٢٥٠ | %١٠٠ |
| المحافظة | أسيوط | ١٢٦ | %٥٠ |
| | القاهرة | ١٢٤ | %٤٩.٦ |
| | المجموع | ٢٥٠ | %١٠٠ |
| الديانة | مسلم | ١٤٦ | %٥٨.٤ |
| | مسيحي | ١٠٤ | %٤١.٦ |
| | المجموع | ٢٥٠ | %١٠٠ |
| العمر | ١٩ سنة | ٥٠ | %٢٠ |
| | ٢٠سنة | ٥٠ | %٢٠ |
| | ٢١ سنة | ٥٤ | %٢١.٦ |
| | ٢٢سنة | ٦٩ | %٣٨.٤ |
| | المجموع | ٢٥٠ | %١٠٠ |

ومن الجدول(١) يمكن ملاحظة أنه قد بلغ حجم مجتمع الدراسة (٢٥٠) طالب وطالبة وكانت مجموعة الذكور (١٢٥) طالب بنسبة ٥٠%، وقد بلغت مجموعة الإناث (١٢٥) بنسبة ٥٠% كما بلغت عينة الريف (١٨٣) بنسبة ٥٥.٢%بينما بلغت عينة الحضر (١١٢) بنسبة ٤٤.٨%، كما بلغت عينة التخصص العملي ١٣٨ بنسبة ٥٥.٢ وبلغت نسبة التخصص النظري (١٢٢) بنسبة ٤٤.٨% بمجموع (١٠٠%) للتخصصين. كما بلغ متوسط عينة الدراسة ككل (٢٠.٧٨) وانحراف معياري (١.١٥٨).

**أدوات البحث:**

تم استخدام الأدوات التالية في البحث:-

١- مقياس الجريمة الإلكترونية إعداد الباحثة.

٢- مقياس الميل إلى الجريمة مشتق من قائمة أيزنك للشخصية.

٣- مقياس التسامح إعداد شقير (٢٠١٠).

**أولاً : مقياس الجريمة الإلكترونية من إعداد وتقنين الباحثة:**

اطلعت الباحثة على عدة مقاييس عربية مستخدمة في قياس العنف الإلكتروني مثل مقياس إياد حمادنة (٢٠١٦)، ومقياس السيد شحاتة(٢٠١٩)اختبار العنف الإلكتروني والإيذاء(EBQ) (٢٠٠٧)، مكوناً من ٢٣ بندا تم تطويره بغرض تقييم التنمر الإلكتروني بين طلاب الجامعة عن طريق Moore(2012) وتم اختصاره إلى ٩ بنود ترجمة السيد شحاتة (٢٠١٩) وقد اتفقت هذه المقاييس على وجود أبعاد أساسية للجريمة الإلكترونية (جانى ومجنى والبعد المادي والمعنوي ومفهوم الجريمة وأسبابها ومظاهرها). ونظرا لآن هذه المقاييس تقيس اتجاهات الفرد نحو الجريمة ولا تقيس الجريمة بالفعل فقد رأت الباحثة أهمية القيام بإعداد مقياس جديد يمكن استخدامه في قياس الجريمة الإلكترونية. وفيما يلي خطوات إعداد المقياس.

**خطوات إعداد المقياس:**

**قد مر إعداد المقياس بالخطوات التالية:**

١- قامت الباحثة بالاضطلاع على عدد من المقاييس المختلفة التي استخدمت في قياس الجريمة الإلكترونية في مجالات الحياة اليومية، وكذا عدد من الدراسات السابقة الخاصة بالجريمة الإلكترونية.

٢- قامت الباحثة بتوجيه بعض الأسئلة المفتوحة لعينة من الطلاب (ن=١٠) بخصوص ما يصدر من كل فرد نحو الآخر ويجعله ضمن السلوكيات العنيفة الإجرامية، سواء تم ذلك بطريقة متعمدة، أو عفوية، وسواء كان ذلك (أفعالاً أو أقوالاً) (التجربة الاستطلاعية) وبعد جمع الاستجابات تم تحليل مضمونها، وإعادة صياغتها في صورة عبارات.

٣- بلغ عدد عبارات المقياس بصورته الأولية في هذه الخطوة (٢٠) عبارة، تم توزيعها على مقياسيين فرعيين. **المقياس الفرعي الأول:** اشتمل هذا المقياس على(١٠) عبارة توضح صور وأشكال الجريمة الموجة من المجرم (الجاني) إلى الأشخاص أو المؤسسات.

**المقياس الفرعي الثاني:** اشتمل هذا المقياس على(١٠) عبارة توضح صور وأشكال الجريمة التي تقع على الأفراد (المجنى) عليهم.

٥- حددت الباحثة فئات الاستجابة على عبارات المقياس في خمس فئات هي: (أوافق بشدة – أوافق – ليس لدي رأي – أرفض – أرفض بشدة).

٦- قامت الباحثة بإجراء تجربة الفهم على عينة يبلغ عددها(١٠) فرداً وطلب منهم تحديد الكلمات الغامضة، والعبارات غير المفهومة، وبناءً عليه قامت الباحثة باستبدال بعض الكلمات الغامضة بأخرى مفهومة، كما قامت بإعادة صياغة بعض العبارات التي لم تكن مفهومة من قبل أفراد عينة التقنين.

**هذا وتعرف الباحثة الجريمة الإلكترونية:**

تتكون الجريمة الإلكترونية أو الافتراضية (cyber crimes) من مقطعين هما الجريمة crime والإلكترونية (cyber) ويستخدم مصطلح الإلكترونية لوصف فكرة جزء من الحاسب أو عصر المعلومات. أما الجريمة فهي السلوكيات والأفعال الخارجة على القانون.

وتعرف **الباحثة الجريمة الإلكترونية** على أنها "أي عدوان أو تخويف أو تهديد مادى أو معنوي الموجهة من الدول أو الجماعات أو الفراد ضد الدول أو جماعات أو أفراد بدافع إجرامي بنية الإساءة لسمعة الضحية أو جسدها أو عقليتها سواءً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة مثل الإنترنيت أو غرف الدردشة أو البريد الإلكتروني ورسائل الموبيل".

**ويوضح التعريف السابق الأبعاد التالية:**

تتشابه الجريمة الإلكترونية مع الجريمة التقليدية في أطراف الجريمة من مجرم ذي دافع لارتكاب الجريمة وضحية والذي قد يكون شخص طبيعي أو شخص اعتباري وأداة ومكان الجريمة . وهنا يكمن الاختلاف الحقيقي بين نوعي الجريمة ففي الجريمة الإلكترونية الأداة ذات تقنية عالية وأيضا مكان الجريمة الذي لا يتطلب انتقال الجاني إليه انتقالا فيزيقيا ولكن في الكثير من تلك الجرائم فان الجريمة تتم عن بعد باستخدام خطوط وشبكات الاتصال بين الجاني ومكان الجريمة.

١.**الجريمة الإلكترونية جانى:** هي السلوكيات (أقوالا أو أفعالاً) المخالفة للقيم والأخلاق التي ترتكب ضد الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الإنترنت. وتمتاز بأنها جرائم ذكية تنشأ وتحدث في بيئة إلكترونية أو رقمية، يقترفها أشخاص مرتفعي الذكاء ويمتلكون أدوات المعرفة التقنية، مما يسبب خسائر للمجتمع ككل علي المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية. الأمثلة على أشكال الجريمة الإلكترونية مجنى: إيذاء

سمعة الضحية أو أذى مادي أو نفسي للضحية مباشر أو غير مباشر أو سرقات الملكية الفكرية وبث الشائعات في المجتمع.

**٢.الجريمة الإلكترونية مجنى:** هي السلوكيات (أقوالا أو أفعالاً) المخالفة للقيم والأخلاق التي تقع على الأفراد أو المجموعات من الأفراد بدافع الجريمة وبقصد إيذاء سمعة الضحية أو أذى مادي أو عقلي للضحية مباشر أو غير مباشر باستخدام شبكات الاتصالات مثل الإنترنت. ومن الأمثلة على أشكال الجريمة الإلكترونية مجنى: التهديد بإيذاء سمعة المجنى أو أذى مادي أو معنوي للضحية مباشر أو غير مباشر أو الابتزاز أو أي أنواع أخرى من التخويف، أو سرقة الملكية الفكرية.

**الجريمة الإلكترونية بشكل عام** : هو يمثل إجمالي الدرجة التي يحصل عليها الشخص (جانى- مجنى) في المقياس ككل.

**طريقة تطبيق المقياس وإجراءات استخدامه وتصحيحه:**

استخدمت طريقة ليكرت Likert Method – وهى من الطرق المعتمدة في تصميم المقاييس النفسية والاستبيانات وهى على النحو التالي :-

**جدول (٢) توضيح طريقة استخدام المقياس وفقاً لطريقة ليكرت**

| رقم العبارة | العبارات | مستويات | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | أوافق بشدة | أوافق | ليس لي رأى | أرفض | أرفض بشدة |
| ١ | تم تخويفك إلكترونيا في أي وقت من الأوقات | | √ | | | |
| | طريقة التصحيح | ٥ | ٤ | ٣ | ٢ | ١ |

ويوضح جدول (٢) أن جميع عبارات المقياس موجبة – وبالتالي الدرجة المرتفعة على المقياس تشير إلى أن الشخص أكثر ميل للجريمة الإلكترونية، ويمكن من خلال المقياس الحصول على درجة كلية للجريمة تمثل كم السلوكيات الذي يتعرض له الشخص، وهي عبارة عن مجموع درجاته على عبارات المقياس – كذلك يمكن الحصول على درجة على كل مقياس من المقياسين الفرعيين وهي (الجريمة الإلكترونية مجنى – الجريمة الإلكترونية جانى)، والدرجة المنخفضة تشير إلى

انخفاض الميل للجريمة الإلكترونية. ونسخة الاختبار هي خاصة بـ (طلاب الجامعة).

**الخصائص السيكو مترية لمقياس الجريمة الإلكترونية:**

**صدق المقياس:**

وقد استخدمت الباحثة لحساب صدق مقياس الجريمة الإلكترونية طريقتين هما الصدق الظاهري، والصدق العاملي:

**الصدق المنطقي (الظاهري) لمقياس الجريمة الإلكترونية:**

قامت الباحثة بعرض بنود المقياس في صورته المبدئية (٢٠) مفردة على مجموعة من المحكمين(ن=٩) من المتخصصين في علم النفس، و قد قامت الباحثة بحذف العبارات التي نالت أقل من (٨٠ %) من اتفاق المحكمين، وقد بلغ عدد المفردات التي نالت من(٨٠ % إلى ١٠٠%) من اتفاق المحكمين(٩) مفردة.

**الصدق العاملي لمقياس الجريمة الإلكترونية:**

للكشف عن الصدق العاملي استخدمت طريقة المكونات الأساسية Principal component التي وضعها هوتيلينج Hoteling وتم تدوير المحاور تدويراً متعامداً بطريقة الفاريماكس Varimax وفقاً لمحك كايزر Kaiser Normalization وذلك على عينة قوامها(٢٥٠) من طلاب الجامعة على بنود المقياس البالغ عددها(٢٠) بند. والجدول(٣) يوضح المصفوفة العاملية بعد التدوير. للعامل الأول والعامل الثاني.

**العامل الأول بعد التدوير المتعامد بالفاريمكس:**

أمكن استخراج الفقرات التي وصلت تشبعاتها على العامل الأول بعد التدوير لمستوى الدلالة الإحصائية باستخدام القيمة (٠,٣) وفقا لمحك جيلفورد كحد أدنى لجوهرية التشبعات. وجدول(٣) يوضح هذه التشعبات مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لحجم التشبع على هذا العامل.

**جدول (٣) فقرات العامل الأول بعد التدوير المتعامد بالفاريمكس ودرجة التشبع على العامل مرتبه حسب الترتيب التنازلي وفقا لحجم التشبع مع استخدام القيمة (٠,٣ ) كحد أدنى لجوهرية التشبعات**

| م | الفقرات | التشبع على العامل | الاشتراكيات |
|---|---|---|---|
| ١ | تم تخويفك إلكترونياً عن طريق رسائل أو الأنترنيت. | .989 | .996 |
| ٢ | سخر منك أحد أو أزعجك بطريقة مؤذية عبر وسائل التواصل الاجتماعي | .989 | 1.000 |
| ٣ | تعمد أحد الأشخاص إزعاجك برسائل نصية على هاتفك الشخصي. | .989 | .998 |
| ٤ | أخبرني شخص ما بنشر أكاذيب وشائعات عن شخصي. | .989 | .994 |
| ٥ | يتعمد أحد الأشخاص ابتزازي بكلمات جارحة لأي غرض ما. | .971 | 1.000 |
| | الجزر الكامن للعامل | ٥.٠٠ | |
| | التباين العاملي | ٤٩.٩٩ | |
| | التباين الارتباطي | ٤٩.٩٩ | |

ومن جدول (٣) يمكن ملاحظة ما يلي: بلغ الجذر الكامن للعامل الأول بعد التدوير (٥,٠٠%) واستخلص (٤٩.٩٩%) من حجم المصفوفة العاملية، كما أنه قد استخلص (٤٩.٩٩%) من حجم المصفوفة الارتباطية، وبلغ عدد الفقرات التي تشبعت تشبعاً جوهرياً على العامل الأول بعد التدوير(مع استخدام القيمة ٠,٣ كحد أدنى لجوهرية التشبعات)(٥) فقرات.

يمكن ملاحظة أن جميع الفقرات التي تشبعت على العامل الأول والتي بلغت (٥) فقرات تعبر عن الجريمة الإلكترونية جانى، ومن خلال ما سبق يمكن النظر إلى هذا العامل أنه صادق باستخدام أسلوب التحليل العاملي، ويمكن تسميته بعامل(الجريمة الإلكترونية جانى).

**العامل الثاني بعد التدوير المتعامد بالفاريمكس:**

فيما يلي جدول(٤) يوضح العبارات التي وصل تشبعاتها على العامل الثاني بعد التدوير المتعامد بالفاريمكس لمستوى الدلالة الإحصائية باستخدام القيمة (٠,٣) كحد أدنى لجوهرية التشبعات، مرتبة ترتيباً تنازلياً وفقاً لحجم التشبع على هذا العامل.

**جدول (٤) الفقرات التي تشبعت تشبعاً جوهرياً على العامل الثاني بعد التدوير المتعامد بالفاريمكس مرتبه ترتيباً تنازلياً حسب قيمة التشبع**

| م | الفقرات | التشبع على العامل | الاشتراكيات |
|---|---|---|---|
| ١ | قمت بتخويف أشخاص إلكترونياً عن طريق رسائل أو الأنترنيت. | .996 | 1.000 |
| ٢ | سخرت من أحد أو أزعجته بطريقة مؤذية عبر وسائل التواصل الاجتماعي | .996 | 1.000 |
| ٣ | تعمدت إزعاج أحد الأشخاص برسائل نصية على هاتفة الشخصي. | .996 | 1.000 |
| ٤ | أخبرت شخص ما بنشر أكاذيب وشائعات عنه. | .996 | 1.000 |
| ٥ | قمت بتخويف أو ابتزاز أشخاص إلكترونياً عن طريق رسائل على الجوال أو الإنترنت. | .981 | 1.000 |
| | الجزر الكامن | ٤.٩٨ | |
| | نسبة التباين العاملي | ٩٩.٨٧ | |
| | نسبة التباين الارتباطي | ٤٩.٨٧ | |

ومن جدول (٤) يمكن ملاحظة ما يلي: بلغ الجذر الكامن للعامل الثاني بعد التدوير بالفاريمكس (٤,٩٨ %) واستخلص (٩٩,٨٧%) من حجم المصفوفة العاملية، كما أنه قد استخلص (٤٩.٨٧%) من حجم المصفوفة الارتباطية، وبلغ عدد الفقرات التي تشبعت تشبعاً جوهرياً على العامل الثاني بعد التدوير (مع استخدام القيمة ٠,٣ كحد أدنى لجوهرية التشبعات) (٥) فقرات، وبمراجعة الفقرات الـ (٥) يمكن ملاحظة أنها جميعها تقيس الجريمة الإلكترونية جانى، مما يعد مؤشراً للصدق العاملي لهذا المقياس الفرعي.

مما سبق يمكن القول بأن مقياس الجريمة الإلكترونية، إضافة المقياسين المكون منهم صادقة باستخدام أسلوب التحليل العاملي. وعلى ذلك فإن مقياس الجريمة الإلكترونية يتضمن بعدين فرعيين صادقين هما:(بعد الجريمة الإلكترونية مجنى، وبعد الجريمة الإلكترونية جانى). وهناك مقياس الجريمة الإلكترونية ككل والذي يحتوي على جميع عبارات المقيسين الذي تم الإشارة اليهم فيما سبق.

وبناء على نتائج صدق التحليل العاملي، فإن مقياس الجريمة الإلكترونية يتكون في صورته النهائية من (١٠) فقرات بدلاً من (٢٠) فقرة؛ فقد نتج عن التحليل العاملي حذف (١٠) عبارة من عبارات المقياس. وجدول (٥) يوضح أرقام عبارات المقياس في صورته النهائية، وأرقام عبارات كل مقياس فرعي.

**جدول (٥) عبارات مقياس العنف الزواجي في صورته النهائية بعد التدوير المتعامد بالفاريمكس**

| البعد | عدد العبارات | أرقام العبارات |
|---|---|---|
| ١- الجريمة الإلكترونية مجنى | ٥ | ١- ٢-٣-٤-٥ |
| ٢- الجريمة الإلكترونية جانى | ٥ | ٦-٧-٨-٩-١٠. |
| ٣- الجريمة الإلكترونية | ١٠ | ١- ٢-٣-٤-٥ -٦-٧-٨-٩-١٠ |

## ثبات مقياس الجريمة الإلكترونية:

أمكن حساب ثبات مقياس الجريمة الإلكترونية بعدة طرق هي: طريقة إعادة التطبيق، وطريقة الاتساق الداخلي.

### حساب ثبات مقياس الجريمة الإلكترونية بطريقة إعادة تطبيق الاختبار : Test-retest method

تم استخدام طريقة إعادة تطبيق الاختبار، حيث تم تطبيق المقياس ثم إعادة تطبيقه بفاصل زمني بين التطبيق الأول والثاني قدره ثلاثة أسابيع وهي فترة زمنية مناسبة، ويوضح جدول (٦) معاملات الثبات للأبعاد الفرعية لمقياس الجريمة الإلكترونية، وللدرجة الكلية للمقياس.

**جدول(٦) معاملات ثبات الأبعاد الفرعية، والدرجة الكلية لمقياس الجريمة الإلكترونية بطريقة إعادة التطبيق (ن = ٣٣)**

| أبعاد مقياس الجريمة الإلكترونية | معامل الثبات |
|---|---|
| الجريمة الإلكترونية جانى | ٠,٦٥٤** |
| الجريمة الإلكترونية مجنى | ٠,٧٠١** |
| الدرجة الكلية | ٠,٩٨١** |

يتضح من جدول (٦) أن معاملات ثبات جميع الأبعاد الفرعية والدرجة الكلية لمقياس الجريمة الإلكترونية جميعها مرتفعة؛ وتراوحت ما بين (٠,٦٥٤) و (٠,٩٨١) وهى معاملات ثبات مرتفعة. كما تم حساب الاتساق الداخلي بين البعد والدرجة الكلية، وجدول(٧) يوضح هذه النتائج.

**جدول (٧) المصفوفة الارتباطية لمجالات المقياس والدرجة الكلية ( ن = ٢٥٠ )**

| المتغيرات | الجريمة ككل | جانى | مجنى |
|---|---|---|---|
| الجريمة الإلكترونية جانى | ١ | | |
| الجريمة الإلكترونية مجنى | **٠,١٧٧ | ١ | |
| الجريمة ككل | **٠,٧٦٦ | **٠,٧٦٨ | ١ |

ومن جدول (٧) يمكن ملاحظة أن جميع الأبعاد ترتبط ارتباطاً دالا إحصائيا عند مستوى(٠,٠١) مع بعضها البعض، وأيضا يرتبط كل بعد مع الدرجة الكلية للمقياس ككل (الجريمة الإلكترونية )، وكانت أكثر الأبعاد ارتباطا بالجريمة الجاني يليه البعد الجريمة مجنى.

تم حساب معامل ألف كرونباخ للمقياس الكلي وبلغ (٠.٩٩٢) ، كما بلغ معامل ألفا لكل بعد من أبعاد المقياس، كما تم حساب معاملات الارتباط باستخدام التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم المقياس إلى نصفين زوجي وفردي ثم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول ومجموع فقرات النصف الثاني للمقياس وبلغ معامل ارتباط بيرسون (٠.٧٩٩) وبعد استخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (٠.٨٨٨)، وبعد استخدام معادلة جتمان أصبح معامل الثبات (٠.٨٨٧ )، كما تم تقسيم عبارات كل بعد إلى نصف زوجي وأخر فردى وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل نصفين لكل بعد فكانت جميع معاملات الثبات مرتفعة، وجدول (٨) يوضح هذه النتائج.

**جدول (٨) معاملات ثبات مقياس الجريمة الإلكترونية وبعديها باستخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للمقياس مع تعديل الارتباط باستخدام طريقتي "سبيرمان_براون" و"جتمان"(ن=١٠٠)**

| البعد | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ | معامل ثبات التجزئة النصفية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | معامل الارتباط بين النصفين | بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان-براون | بعد التصحيح بمعادلة جتمان |
| ١.الجريمة الإلكترونية جانى | ٥ | ٠.٩٢٥ | ٠.٨١٨ | ٠.٩٠٠ | ٠.٧٧٨ |
| ٢. الجريمة الإلكترونية مجنى | ٥ | ٠٤٤٤ | ٠.٨٩٧ | ٠.٩٣٨ | ٠.٨٩٤ |
| ٣.الدرجة الكلية لمقياس الجريمة | ١٠ | ٠.٩٩٢ | ٠.٧٩٩ | ٠.٨٨٨ | ٠.٨٨٧ |

ومن جدول (٨) تشير النتائج إلى أن مقياس الجريمة الإلكترونية (الدرجة الكلية)، وأيضاً كل مقياس فرعى من المقاييس المكونة له، ثابتة سواء بطريقة معاملات ألفا كرونباخ، أو بطريقة التجزئة النصفية للمقياس، مع تصحيح معامل الارتباط بين نصفى كل مقياس باستخدام معدلة "سبيرمان_براون"، ومعادلة "جتمان". وتوضح

هذه النتائج أن مقياس الجريمة الإلكترونية والمقاييس الفرعية المكونة له جميعها تتمتع بمعاملات ثبات مرتفعة في هذا البحث.

**حساب ثبات مقياس الجريمة الإلكترونية بطريقة التحليل العاملي:**

استخدمت الباحثة قيم الاشتراكيات (الشيوع) في الدراسة العاملية لوحدات مقياس التسامح ، وعددها (١٠) وحدات، كمؤشرات لحساب الثبات لكل وحدة من وحداته، وذلك بإدخال درجات عينة (ن=١٠٠) لكل عبارة من عبارات المقياس، واستخراج المصفوفة العاملية بطريقة المكونات الرئيسة لهوتلينج، بمراجعة قيم الاشتراكيات الخاصة بمتغيرات بنود مقياس الجريمة الإلكترونية، وجدول (٤)، يمكن ملاحظة أن هذه القيم كانت كبيرة، وتراوحت قيم الاشتراكيات ما بين (٠.٩٩٤) للفقرة رقم (٤)، وبين (١.٠٠٠) ، مما يعد مؤشرا على ثبات كل عبارة من عبارات مقياس الجريمة الإلكترونية .

**حساب ثبات مقياس الميل إلى الجريمة:**

أمكن حساب ثبات مقياس الميل إلى الجريمة الإلكترونية بعدة طرق منها: طريقة إعادة التطبيق، وطريقة الاتساق الداخلي.

**طريقة إعادة تطبيق الاختبار : Test-retest method**

تم استخدام طريقة إعادة تطبيق الاختبار، حيث تم تطبيق المقياس ثم إعادة تطبيقه بفاصل زمني بين التطبيق الأول والثاني قدره ثلاثة أسابيع وهي فترة زمنية مناسبة، حيث بلغ معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثانى١.٠٠٠** هي دالة عند( ٠.٠١).

تم حساب معامل ألف كرونباخ للمقياس الكلي وبلغ (٠.٩٧٩) ، كما بلغ معامل ألفا لكل بعد من الأبعاد الثلاثة للمقياس، كما تم حساب معاملات الارتباط باستخدام التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم المقياس إلى نصفين زوجي وفردي ثم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول ومجموع فقرات النصف الثاني للمقياس وبلغ معامل ارتباط بيرسون (٠.٩٠١) وبعد استخدام معادلة سبيرمان –

براون المعدلة أصبح معامل الثبات (٠.٩٤٨)، وبعد استخدام معادلة جتمان أصبح معامل الثبات (٠.٩٢٨)، كما تم تقسيم عبارات كل بعد إلى نصف زوجي وأخر فردى وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين نصفين المقياس فكانت جميع معاملات الثبات مرتفعة، والجدول (١٠) يوضح هذه النتائج.

جدول (١٠) معاملات ثبات مقياس الميل للجريمة باستخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للمقياس مع تعديل الارتباط باستخدام طريقتي "سبيرمان_براون" و"جتمان"(ن=٢٥٠)

**جدول (٩) معاملات ثبات مقياس الميل إلى الجريمة باستخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للمقياس مع تعديل الارتباط باستخدام طريقتي "سبيرمان_براون" و"جتمان"(ن=١٠٠)**

| البعد | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ | معامل ثبات التجزئة النصفية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | معامل الارتباط بين النصفين | بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان-براون | بعد التصحيح بمعادلة جتمان |
| الدرجة الكلية لمقياس الميل للجريمة | ٢٣ | ٠.٩٧٩ | ٠.٩٠١ | ٠.٩٤٨ | ٠.٩٢٨ |

ومن جدول (٩) تشير النتائج إلى أن مقياس الميل للجريمة (الدرجة الكلية)، وأيضاً كل مقياس فرعى من المقاييس المكونة له، ثابتة سواء بطريقة معاملات ألفا كرونباخ، أو بطريقة التجزئة النصفية للمقياس ، مع تصحيح معامل الارتباط بين نصفى المقياس باستخدام معدلة "سبيرمان_براون"، ومعادلة "جتمان". وتوضح هذه النتائج أن مقياس الميل للجريمة يتمتع بمعاملات ثبات مرتفعة في هذا البحث.

**مقياس التسامح إعداد شقير (٢٠١٠):**

مقياس التسامح ليلائم فئات عمرية مختلفة شملت مرحلة المراهقة، والرشد، ووسط العمر ويتكون المقياس من (٢٤) موقف تنقسم إلى ثلاثة أبعاد، فيقيس البعد الأول (التسامح مع الذات) وتمثله المواقف (١ : ٦)، والبعد الثاني (التسامح مع الآخر) وتمثله المواقف(٧ : ١٧)، والبعد الثالث (التسامح في المواقف) وتمثله المواقف(١٨ : ٢٤)، ويطلب من المفحوص أن يقوم بالإجابة على مواقف المقياس باختيار أحد الإجابات الثلاثة التي تلي كل موقف والتي تمثل انطباعا دقيقا وصريحا عن قدرته على التسامح تبعا لكل موقف من مواقف المقياس؛ بحيث يأخذ الاختيار(أ) درجة

واحدة، والاختيار (ب) درجتان، والاختيار (ج) ثلاث درجات، وبذلك تتراوح الدرجة الكلية للمقياس بين (٢٤، ٧٢) درجة، وتشير الدرجة المرتفعة إلى ارتفاع مستوى التسامح لدى الفرد، على حين تشير الدرجة المنخفضة إلى انخفاض درجة التسامح لديه، وقامت معدة المقياس بحساب معاملات الثبات للمقياس بعدة طرق وهي: طريقة إعادة التطبيق، والتجزئة النصفية، ومعامل ألفا كرونباخ، فكانت جميع معاملات الثبات مرتفعة مما يدل على ثبات المقياس، وأيضا قامت بحساب الصدق من خلال: صدق المحكمين، وصدق التكوين، وصدق التمييز، وصدق المحك فكانت جميع معاملات الارتباط دالة عند مستوى (٠.٠١)، مما يؤكد صدق المقياس والاطمئنان إلى استخدامه.(شقير، ٢٠١٠ : ١٥).

**حساب الصدق لمقياس التسامح:**

**حساب الصدق العاملي لمقياس التسامح:**

تحققت الباحثة من صدق مقياس التسامح في البحث باستخدام أسلوب الصدق العاملي، فقد أدخلت نتائج عينة (ن=٢٥٠) الخاصة بكل فقرة من فقرات مقياس التسامح وعددها (٢٤) فقرة في دراسة عاملية باستخدام طريقة المكونات الرئيسة "لهوتلينج" ولم يتم تدوير العوامل تدويراً مائلاً أو متعامداً ولكن أكتفى بالمصفوفة العاملية قبل التدوير حيث ينظر إلى العامل الأول قبل التدوير على انه يمثل العامل العام فاذا تشبعت عليه تشبعاً دالاً في جميع عبارات المقياس كان هذا مؤشراً جيداً على الصدق العاملي. وكما اتبع سابقاً، فقد تم حساب الخطأ المعياري للتشبع على العامل الأول قبل التدوير على العامل الأول قبل التدوير، وبالرجوع لجدول مستويات الدلالة لمعاملات الارتباط (بيرسون) في (فرج،١٩٨٠، ص.٤١٩)، يمكن ملاحظة أن قيمة الخطأ المعياري لمعامل الارتباط لعينة عددها (١٠٠) عند مستوى دلاله (٠.٠١) بلغت (٠.٢٥٤). وبالتعويض في معادلة الخطأ المعياري للتشبع، فقد بلغت قيمة الخطأ المعياري للتشبع على العامل الأول (٠.٢٥٤)، حيث يمكن اعتبارها محكاً لدلالة التشبع ، فإذا وصل تشبع العبارة على العامل الأول قبل التدوير على هذه القيمة أو أعلى منها، كان مؤشرا على الصدق العاملي للعبارة.

وأسفرت نتائج التحليل العاملي لوحدات مقياس التسامح ، عن وجود (٤) عوامل استحوذت على نسبة تباين قدرها (٧٣.١٠٤%) من حجم التباين الارتباطي، وبلغ حجم الجذر الكامن للعامل الأول قبل التدوير والذى يمثل العامل العام (١٧.٥٤٥) أستحوذ على نسبة تباين قدرها (٧٣.١%) من حجم التباين الارتباطي . وجدول (١٠) يوضح تشبعات الفقرات على العامل الأول قبل التدوير، وأيضاً اشتراكيات كل فقرة من الفقرات على مقياس التسامح المستخدم في البحث.

**جدول (١٠) التشبعات على العامل الأول قبل التدوير والاشتراكيات لفقرات مقياس التسامح (ن=٢٥٠)**

| الفقرة | التشبع | الاشتراكيات | الفقرة | التشبع | الاشتراكيات |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | .946 | .998 | ١٤ | .875 | .898 |
| ٢ | .937 | .998 | ١٥ | .816 | .930 |
| ٣ | .934 | .998 | ١٦ | .815 | .987 |
| ٤ | .934 | .998 | ١٧ | .808 | .938 |
| ٥ | .934 | .998 | ١٨ | .750 | .964 |
| ٦ | .934 | .998 | ١٩ | .729 | .979 |
| ٧ | .934 | .998 | ٢٠ | .708 | .990 |
| ٨ | .934 | .894 | ٢١ | .654 | .988 |
| ٩ | .934 | .909 | ٢٢ | .638 | .988 |
| ١٠ | .931 | .861 | ٢٣ | .608 | .984 |
| ١١ | .903 | .954 | ٢٤ | .875 | .988 |
| ١٢ | .901 | .973 | الجذر الكامن | ١٧.٥٤٥ | |
| ١٣ | .901 | .955 | نسبة التباين | %٧٣.١٠٤ | |

وتشير نتائج جدول (١٠) إلى أن جميع عبارات مقياس التسامح كانت تشبعاتها دالة على العامل الأول قبل التدوير، ويشير ذلك إلى أن مقياس التسامح بشكل عام صادق عاملياً.

**حساب الثبات لمقياس التسامح:**

قامت الباحثة بالتحقق من ثبات المقياس بعدة طرق هي: ثبات الاتساق الداخلي، ومعامل ألفا كرونباخ، والثبات بطريقة التجزئة النصفية، والثبات باستخدام التحليل العاملي. وفيما يلى عرض نتائج كل طريقة من هذه الطرق الأربع.

**حساب الثبات لمقياس التسامح بطريقة الاتساق الداخلي:**

تم حساب الاتساق الداخلي لبنود مقياس التسامح من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين أداء مجموعة من الطلاب (ن=٢٥٠)على الفقرات وبين كل من أدائهم على الدرجة الكلية للبعد الذى ينتمى إليه الفقرة، وأيضاً أدائهم على الدرجة الكلية للمقياس ككل. بالإضافة إلى حساب ارتباط بيرسون بين الدرجة الكلية على كل بعد فرعى والدرجة الكلية للمقياس ككل وجدول (١١) يوضح النتائج:-

**جدول (١١) الاتساق الداخلي لفقرات وأبعاد مقياس التسامح(ن=٢٥٠)**

| البعد | الفقرة | معاملات الارتباط | | |
|---|---|---|---|---|
| | | الفقرة مع البعد | الفقرة مع الدرجة الكلية | الدرجة الكلية مع البعد |
| مع الذات | ١ | ١.٠٠٠** | ٠.٩٣٦** | ٠.٠١** |
| | ٢ | ١.٠٠٠** | ٠.٩٣٦** | |
| | ٣ | ١.٠٠٠** | ٠.٩٣٦** | |
| | ٤ | ١.٠٠٠** | ٠.٩٣٦** | |
| | ٥ | ١.٠٠٠** | ٠.٩٣٦** | |
| | ٦ | ١.٠٠٠** | ٠.٩٣٦** | |
| مع الآخر | ٧ | ٠.٨١٧** | ٠.٩٣٦** | ٠.٩٥٩** |
| | ٨ | ٠.٨٤٨** | ٠.٩٣٨** | |
| | ٩ | ٠.٨٦٠** | ٠.٩٤٧** | |
| | ١٠ | ٠.٧٥٢** | ٠.٧٩٧** | |
| | ١١ | ٠.٧٣١** | ٠.٧٩٩** | |
| | ١٢ | ٠.٧٢٢** | ٠.٧٣٥** | |
| | ١٣ | ٠.٧٤٠** | ٠.٨٠٠** | |
| | ١٤ | ٠.٤٦٢** | ٠.٥٩٥** | |
| | ١٥ | ٠.٥٢٤** | ٠.٧١٣** | |
| | ١٦ | ٠.٥٥١** | ٠.٦٤٦** | |
| | ١٧ | ٠.٥٨٠** | ٠.٧١٣** | |
| التسامح في الموقف | ١٨ | ٠.٧٢٤** | ٠.٦٧٢** | ٠.٩٤١** |
| | ١٩ | ٠.٩٧٣** | ٠.٩٤١** | |
| | ٢٠ | ٠.٩٥٧** | ٠.٨٨٧** | |
| | ٢١ | ٠.٩٥٩** | ٠.٩٠١** | |
| | ٢٢ | ٠.٩٥٩** | ٠.٩٠١** | |
| | ٢٣ | ٠.٩٥٨** | ٠.٩٠٢** | |
| | ٢٤ | ٠.٩٥٩** | ٠.٩٠١** | |

ومن جدول (١١) يمكن ملاحظة أن هناك (٢٤) فقرة ارتبطت ارتباطاً دالاً مع الدرجة الكلية للمقياس عند مستوى (٠.٠١)، وارتبطت أيضا كل فقرة مع البعد الذى يقيسها بواقع فقرة(٢٤) عند مستوى دلالة (٠.٠١)، كما يمكن ملاحظة أن الأبعاد

الثلاثة للمقياس ترتبط ارتباطاً دالاً عند مستوى دلالة (٠.٠١) مع الدرجة الكلية للمقياس ما يدل على ثبات مقياس التسامح بشكل عام باستخدام ثبات الاتساق الداخلي.

**حساب الثبات لمقياس التسامح بطريقة ألفا كرونباخ وطريقة التجزئة النصفية:**

تم حساب معامل ألف كرونباخ للمقياس الكلي وبلغ (٠.٨٢٤)، كما بلغ معامل ألفا لكل بعد من الأبعاد الثلاثة للمقياس، كما تم حساب معاملات الارتباط باستخدام التجزئة النصفية، حيث تم تقسيم المقياس إلى نصفين زوجي وفردي ثم حساب معامل الارتباط بين مجموع فقرات النصف الأول ومجموع فقرات النصف الثاني للمقياس وبلغ معامل ارتباط بيرسون (٠.٧٩٩) وبعد استخدام معادلة سبيرمان – براون المعدلة أصبح معامل الثبات (٠.٨٨٨)، وبعد استخدام معادلة جتمان أصبح معامل الثبات (٠.٨٨٧)، كما تم تقسيم عبارات كل بعد إلى نصف زوجي وأخر فردى وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل نصفين لكل بعد فكانت جميع معاملات الثبات مرتفعة، والجدول (١٠) يوضح هذه النتائج.

**جدول (١٢) معاملات ثبات مقياس التسامح وأبعاده باستخدام معامل ألفا كرونباخ والتجزئة النصفية للمقياس مع تعديل الارتباط باستخدام طريقتي "سبيرمان_براون" و"جتمان"(ن=٥٠)**

| البعد | عدد الفقرات | معامل ألفا كرونباخ | معامل ثبات التجزئة النصفية | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | معامل الارتباط بين النصفين | بعد التصحيح بمعادلة سبيرمان- براون | بعد التصحيح بمعادلة جتمان |
| ١.التسامح مع الذات | ٦ | ٠.٣١٦ | ٠.٣٧٤ | ٠.٥٤٤ | ٠.٥٤٤ |
| ٢.التسامح مع الآخر | ١١ | ٠.٧٨٢ | ٠.٧٩٥ | ٠.٨٨٦ | ٠.٨٨٢ |
| ٣.التسامح في الموقف | ٧ | ٠.٦٠٢ | ٠.٣٩٢ | ٠.٥٦٣ | ٠.٥٠١ |
| ٤.الدرجة الكلية لمقياس التسامح | ٢٤ | ٠.٨٢٤ | ٠.٧٩٩ | ٠.٨٨٨ | ٠.٨٨٧ |

ومن الجدول (١٢) تشير النتائج إلى أن مقياس التسامح (الدرجة الكلية)، وأيضاً كل مقياس فرعى من المقاييس المكونة له، ثابتة سواء بطريقة معاملات ألفا كرونباخ، أو بطريقة التجزئة النصفية للمقياس، مع تصحيح معامل الارتباط بين نصفى كل مقياس باستخدام معدلة "سبيرمان – براون"، ومعادلة "جتمان". وتوضح

هـذه النتـائج أن مقيـاس التسـامح والمقـاييس الفرعيـة المكونـة لـه جميعهـا تتمتـع بمعاملات ثبات مرتفعة في هذا البحث.

**حساب الثبات لمقياس التسامح بطريقة التحليل العاملي:**

استخدمت الباحثة قيم الاشتراكيات (الشيوع) في الدراسة العاملية لوحدات مقياس التسامح، وعددها (٢٤) وحدة، كمؤشرات لحساب الثبات لكل وحدة من وحداته، وذلك بإدخال درجات عينة (ن=١٠٠) لكل عبارة من عبارات المقياس، واستخراج المصفوفة العاملية بطريقة المكونات الرئيسة لهوتلينج، بمراجعة قيم الاشتراكيات الخاصة بمتغيرات بنود مقياس التسامح بالجدول (١٠)، يمكن ملاحظة أن هذه القيم كانت كبيرة، وتراوحت قيم الاشتراكيات ما بين (٠.٤٩١) للفقرة رقم (١)، وبين (٠.٨١٠) للفقرة رقم (٢٣)، مما يعد مؤشرا على ثبات كل عبارة من عبارات مقياس التسامح.

**الأساليب الإحصائية المستخدمة:**

قامت الباحث بعمل التحليلات الإحصائية باستخدام حزمة البرامج الإحصائية(SPSS)]V.20 وتم استخدام الطرق والأساليب الآتية: التكرارات والنسب المئوية لوصف العينة، معامل ارتباط بيرسون، الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات باستخدام قيمة " **ت** "، تحليل التباين، التحليل العاملي باستخدام طريقة المكونات الأساسية لهوتللنيج مع استخدام التدوير المتعامد بالفاريمكس، تحليل الانحدار للتنبؤ بالمتغيرات الجريمة الإلكترونية.

**عرض ومناقشة النتائج:**

**مناقشة وتفسير نتائج الفرض الأول:** الذي ينص على: أسهام بعض المتغيرات النفسية (التسامح مع الذات –التسامح مع الأخر– التسامح في الموقف– والميل للجريمة) في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية لدى عينة من طلاب الجامعة.

وقد أمكن استخدام تحليل الانحدار للتحقق من إمكانية التنبؤ بالجريمة الإلكترونية (جانى ومجنى) والذي يمثل المتغير التابع، من خلال دراسة إسهام عدد من

المتغيرات الديموجرافية (وعددها ٤ متغيرات)، والجدول( ١٣) يوضح معامل الارتباط والتقدير التمييزي.

**جدول (١٣) معامل الارتباط والتقدير التمييزي لدى مجموعة طلاب الجامعة المنبئة بالجريمة الإلكترونية ن = (٢٥٠)**

| المجموعة | Mode | R معامل الارتباط المتعدد | 2R مربع معامل الارتباط | Adjusted R Square |
|---|---|---|---|---|
| جانى | ١ | ٠.٩١٦ | ٠.٨٣٩ | ٠.٨٣٦ |
| مجنى عليه | ٢ | ٠.٧٢٢ | ٠.٥٢٢ | ٠.٥١٤ |

ومن جدول (١٣) يتضح أنه بالنسبة لمجموعة الجاني (ن= ١٢٥)، فقد بلغ معامل الارتباط المتعدد (**٠.٩١٦**)، كما بلغ معامل التقدير التمييزي (**٠.٨٣٩**)، وعلى ذلك فإن مقدار إسهام جملة المتغيرات المستقلة في التنبؤ بالسلوك الجريمة الإلكترونية (جانى)، لدى مجموعة الطلاب الجامعة؛ قد بلغ (**٠.٨٣٦%**)، أما بالنسبة

لمجموعة المجنى عليهم (ن= ١٢٥)، فقد بلغ معامل الارتباط المتعدد (**٠.٧٢٢**)، كما بلغ معامل التقدير التمييزي (**٠.٥٢٢**)، وعلى ذلك فإن مقدار إسهام جملة المتغيرات المستقلة جميعها، في التنبؤ بالسلوك الجريمة الإلكترونية، لدى مجموعة المجنى عليهم بالجريمة الإلكترونية، قد بلغ(**٠.٥١٤%**). وللتحقق من مدى جوهرية هذه القيم تم حساب تحليل تباين الانحدار، بهدف التحقق من مدى كون التباين الخاص بالمتغيرات المستقلة (المنبئات)، له تأثير دال إحصائيا على التنبؤ بالسلوك الجريمة الإلكترونية.

**جدول(١٤) تحليل تباين الانحدار لدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة الديموجرافية على المتغير التابع**
**(الجريمة جانى) لدى عينة الدراسة من طلاب الجامعة**

| المجموعة | المعاملات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جانى | الانحدار | ٤٤٨٣.٧٥٠ | 4 | ١١٢٠.٩٣٧ | ٣١٨.٠٨٩ | ٠,٠٠١ |
| | البواقي | ٨٦٣.٣٧٤ | 245 | ٣.٥٢٣ | | |
| | الإجمالي | ٥٣٤٧.١٢٤ | 249 | —— | | |
| المجنى عليه | الانحدار | ٢٨٠٩.٨٠٤ | 4 | ٧٠٢.٤٥١ | ٦٦.٧٦٣ | ٠.٠٠١ |
| | البواقي | ٢٥٧٧.٧٨٠ | 245 | ١٠.٥٢٢ | | |
| | الإجمالي | ٥٣٨٧.٥٨٤ | 249 | —— | | |

ومن جدول ( ١٤ ) يمكن ملاحظة أن قيمة (ف) الإنحدارية المحسوبة، بلغت (٣١٨.٠٨٩) وهي قيمة دالة إحصائيا عن مستوى (٠,٠٠١) مما يوضح أن التباين الخاص بالمتغيرات المستقلة يؤثر بشكل دال إحصائياً على التنبؤ بالجريمة الإلكترونية، من خلال دراسة المتغيرات المستقلة، وهى (التسامح مع الذات ومع الآخر وفي الموقف والميل للجريمة)، كما يمكن ملاحظة أن قيمة (ف) الإنحدارية المحسوبة، بلغت (٦٦.٧٦٣) وهي قيمة دالة إحصائياً عن مستوى (٠,٠٠١) مما يوضح أن التباين الخاص بالمتغيرات المستقلة يؤثر بشكل دال إحصائيا على التنبؤ بالجريمة الإلكترونية، من خلال دراسة المتغيرات المستقلة، وهى (التسامح مع الذات ومع الآخر وفي الموقف والميل للجريمة).

ولتعرف أهمية كل متغير من المتغيرات النفسية المستقلة، وبالتالي تعرف نسبة إسهام كل متغير منها في التنبؤ بالمتغير التابع (الجريمة)، قام الباحث بحساب قيمة بيتا (Beta) ومعاملات الانحدار الجزئي (B)، وقيمة "ت" الإنحدارية ودلالتها الإحصائية، والجدول(١٥) يوضح هذه النتائج.

**جدول (١٥) نتائج تحليل الانحدار متعدد المتغيرات للتنبؤ بالجريمة الإلكترونية كمتغير تابع، من خلا ل مجموعة من المتغيرات الديموجرافية كمتغيرات مستقلة**

| م | المتغيرات المستقلة | معامل إنحدار جزئي B | Beta | ت الإنحدارية | الدلالة | المتغيرات المستقلة | معامل إنحدار جزئي B | Beta | ت الإنحدارية | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مجموعة الجاني (ن=١٢٥) | | | | مجموعة المجنى عليهم (ن=١٢٥) | | | | |
| ١ | التسامح مع الذات | ٠.٣٩٤- | ٠.٣٩٩- | ٧.٠٠٦- | ٠.٠٠١ | التسامح مع الذات | ٠.٨١٦ | ٠.٨٢٤ | ٨.٣٩٨ | ٠.٠٠١ |
| ٢ | التسامح مع الآخر | ٠.٤٨٥ | ٠.٦٠١ | ١٠.٢٠٩ | ٠.٠٠١ | التسامح مع الآخر | ٠.٩٤٧ | ١.١٦٩ | ١١.٥٤ | ٠.٠٠١ |
| ٣ | التسامح في الموقف | ٠.٤٦٩- | ٠.٥٥٣- | ٦.٤٥٣- | ٠.٠٠١ | التسامح في الموقف | ٠.٦٠٢ | ٠.٦٧٠ | ٤.٥٣٩ | ٠.٠٠١ |
| ٤ | الميل الى الجريمة | ٠.٥٢١ | ٠.٥٠٣ | ٦.١٩٧ | ٠.٠٠١ | الميل الى الجريمة | ٠.٤٩٤- | ٠.٩٨٩ | ٧.٠٧٠ | ٠.٠٠١ |

بمراجعة نتائج الجدول (١٥) يتضح الآتي: بالنسبة لمجموعة الجاني(ن= ١٢٥)، بلغت قيمة "ت" الإنحدارية مستوى الدلالة الإحصائية لكل متغير من المتغيرات النفسية التالية: متغير التسامح مع الذات حيث بلغت قيمة "ت" (**٧.٠٠٦-**) ولها

دلالة عند مستوى (٠,٠٠١) و متغير التسامح مع الآخر، حيث بلغت قيمة "ت" – **٠.٤٨٥**) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠١) و متغير التسامح مع الموقف ، حيث بلغت قيمة "ت" (**٦.٤٥٣-**). ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). ومتغير الميل إلى الجريمة، حيث بلغت قيمة "ت" (**٦.١٩٧**) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). ارتباط سالب بين التسامح مع الذات والتسامح مع الموقف ومتغير الجانى كما ارتبطت متغيرات التسامح مع الآخر والميل الى الجريمة اتباطا موجبا ببعد الجانى.وهذا يعنى انه كلما زادالتسامح مع الذات ومع الموقف كلما قل أرتكاب الجرائم الالكترونية.

أما بالنسبة لمجموعة المجنى عليهم (ن= ١٢٥)، فقد بلغت قيمة "ت" الإنحدارية مستوى الدلالة الإحصائية لكل متغير من المتغيرات النفسية : حيث بلغت قيمة "ت" (**٨.٣٩٨**). ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). ومتغير التسامح مع الآخر بلغت قيمة "ت" (**١١.٥٤**) وهى داله عند (٠.٠٠١ ) ومتغير التسامح في الموقف حيث بلغت قيمة "ت" (**٤.٥٣٩**) كما بلغت قيمة "ت" لمتغير الميل إلى الجريمة (**٧.٠٧٠**) وهى داله أيضا عند ( ٠.٠٠١) مما يدل على أسهام المتغيرات النفسية في قدرتها على التنبؤ بالجريمة الالكترونية.كما اسفرت النتائجإلى وجود علاقة مجوبة مع أبعاد التسامح فيما عدا متغير الميل للجريمة فقد ارتبط ارتباط سالب مع متغير المجنى أى انه كلما وجد التسامح مع الذات والآخر والموقف كلما قل ارتكاب الجريمة وانه كلما قل الميل للجريمة كلما قل أرتكابها.

**ثانيا : مناقشة وتفسير نتائج الفرض الثانى:** الذي ينص على: توجد قدرة لبعض المتغيرات النفسية (محل الاقامة– النوع– نوع الدراسة) في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية لدى عينة من طلاب الجامعة.

وقد أمكن استخدام تحليل الانحدار للتحقق من إمكانية التنبؤ بالجريمة الإلكترونية (جانى ومجنى) والذي يمثل المتغير التابع، من خلال دراسة إسهام عدد من

المتغيرات الديموجرافية (وعددها ٣ متغيرات)، والجدول(١٣) يوضح معامل الارتباط والتقدير التمييزي.

**جدول (١٦) معامل الارتباط والتقدير التمييزي لدى مجموعة طلاب الجامعة المنبئة بالجريمة الإلكترونية ن = (٢٥٠)**

| المجموعة | Mode | R معامل الارتباط المتعدد | 2R مربع معامل الارتباط | Adjusted R Square |
|---|---|---|---|---|
| جانى | ١ | ٠,٥٦٨ | ٠,٣٢٣ | 0,323 |
| مجنى عليه | ٢ | .215a | 046 | .042 |

ومن جدول (١٦) يتضح أنه بالنسبة لمجموعة الجاني (ن= ١٢٥)، فقد بلغ معامل الارتباط المتعدد (٠,٥٦٨)، كما بلغ معامل التقدير التمييزي (٠,٣٢٣)، وعلى ذلك فإن مقدار إسهام جملة المتغيرات المستقلة في التنبؤ بالسلوك الجريمة الإلكترونية (جانى)، لدى مجموعة الطلاب الجامعة؛ قد بلغ (٣٢,٣%)، وأما بالنسبة لمجموعة المجنى عليهم (ن= ١٢٥)، فقد بلغ معامل الارتباط المتعدد (.215a)، كما بلغ معامل التقدير التمييزي (046)، وعلى ذلك فإن مقدار إسهام جملة المتغيرات المستقلة جميعها، في التنبؤ بالسلوك الجريمة الإلكترونية، لدى مجموعة المجنى عليهم بالجريمة الإلكترونية، قد بلغ(042.%). وللتحقق من مدى جوهرية هذه القيم تم حساب تحليل تباين الانحدار، بهدف التحقق من مدى كون التباين الخاص بالمتغيرات المستقلة (المنبئات)، له تأثير دال إحصائيا على التنبؤ بالسلوك الجريمة الإلكترونية.

**جدول(١٧) تحليل تباين الانحدار لدراسة مدى تأثير المتغيرات المستقلة الديموجرافية على المتغير التابع**
**(الجريمة جانى) لدى عينة الدراسة من طلاب الجامعة**

| المجموعة | المعاملات | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | قيمة ف | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| جانى | الانحدار | 2699.096 | 4 | 674.774 | 62.431 | ٠,٠٠٠ |
| | البواقي | 2648.028 | 245 | 10.808 | | |
| | الإجمالي | 5347.124 | 249 | —— | | |
| المجنى عليه | الانحدار | 1515.141 | 4 | 378.785 | 23.965 | . 000a |
| | البواقي | 3872.443 | 245 | 15.806 | | |
| | الإجمالي | 5387.584 | 249 | —— | | |

ومن جدول (١٧) يمكن ملاحظة أن قيمة (ف) الإنحدارية المحسوبة، بلغت (97.349) وهي قيمة دالة إحصائيا عن مستوى (٠,٠٠٠) مما يوضح أن التباين الخاص بالمتغيرات المستقلة يؤثر بشكل دال إحصائياً على التنبؤ بالجريمة الإلكترونية، من خلال دراسة المتغيرات المستقلة، وهى نوع الدراسة (عملي- نظري)، كما يمكن ملاحظة أن قيمة (ف) الإنحدارية المحسوبة، بلغت (11.983) وهي قيمة دالة إحصائياً عن مستوى (٠,٠٠١) مما يوضح أن التباين الخاص بالمتغيرات المستقلة يؤثر بشكل دال إحصائيا على التنبؤ بالجريمة الإلكترونية، من خلال دراسة المتغيرات المستقلة، وهى (الجنس، محل الإقامة، نوع الدراسة، الديانة).

ولتعرف أهمية كل متغير من المتغيرات النفسية المستقلة، وبالتالي تعرف نسبة إسهام كل متغير منها في التنبؤ بالمتغير التابع (الجريمة)، قامت الباحثة بحساب قيمة بيتا (Beta) ومعاملات الانحدار الجزئي (B)، وقيمة "ت" الإنحدارية ودلالتها الإحصائية، والجدول(١٨) يوضح هذه النتائج.

**جدول (١٨) نتائج تحليل الانحدار متعدد المتغيرات للتنبؤ بالجريمة الإلكترونية كمتغير تابع، من خلا ل مجموعة من المتغيرات الديموجرافية كمتغيرات مستقلة**

| م | المتغيرات المستقلة | معامل إنحدار جزئي B | Beta | ت الإنحدارية | الدلالة | المتغيرات المستقلة | معامل إنحدار جزئي B | Beta | ت الإنحدارية | الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | مجموعة الجاني (ن=١٢٥) | | | | | مجموعة المجنى عليهم (ن=١٢٥) | | | |
| ١ | الديانة | .017 | .002 | .013 | .989 | الديانة | 2.140 | .227 | 1.444 | .150 |
| ٢ | محل الإقامة | 5.258 | .568 | 5.624 | .000 | محل الإقامة | 4.029 | .434 | 3.564 | .000 |
| ٣ | الجنس | 3.525 | .381 | 8.260 | .000 | الجنس | 3.721 | .401 | 7.211 | .000 |
| ٤ | الدراسة | 10.198 | 1.097 | 6.821 | .000 | الدراسة | 3.362 | .360 | 1.860 | .064 |

بمراجعة نتائج الجدول (١٨) يتضح الآتي: بالنسبة لمجموعة الجاني(ن= ١٢٥)، بلغت قيمة "ت" الإنحدارية مستوى الدلالة الإحصائية لكل متغير من المتغيرات النفسية التالية: متغير الديانة حيث بلغت قيمة "ت" (013.-) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠). متغير محل الإقامة، حيث بلغت قيمة "ت" (-5.624-) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠١) . ومتغير الجنس، حيث بلغت قيمة "ت" (8.260-).

ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). ومتغير نوع الدراسة، حيث بلغت قيمة "ت" (-6.821) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). أما بالنسبة لمجموعة المجنى عليهم (ن= ١٢٥)، فقد بلغت قيمة "ت" الإنحدارية مستوى الدلالة الإحصائية لكل متغير من المتغيرين الديموجرافية محل الإقامة والجنس : حيث بلغت قيمة "ت" (-8.260). ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١). أما باقي المتغيرات الديموجرافية فلم تصل قيمة "ت" الإنحدارية لكل منها لمستوى الدلالة الإحصائية. وبالتالي لم تكن لكل منها قدرة على التنبؤ بالجريمة الإلكترونية

**ثانياً – عرض وتفسير نتائج الفرض الثالث** : الذي ينص على: تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف كل متغير من المتغيرين: محل الإقامة (أسيوط– القاهرة)، ونوع الديانة(مسلم– مسيحي)، والتفاعل بينها لدى عينة من طلاب الجامعة.

وللتحقق من صحة الفرض، تم استخدام أسلوب تحليل التباين الثنائي، وذلك بهدف معرفة مدى تأثير كل متغير من المتغيرين المستقلين والتفاعل بينها، على الجريمة الإلكترونية والجدول التالي(١٦) يوضح المتوسطات والانحرافات المعيارية لكل مجموعة على مقياس الميل إلى الجريمة.

**جدول (١٩) تحليل التباين الثنائي بين المجموعات وفقا لمتغيري محل الإقامة والديانة والتفاعل بينهما على متغيرات (التسامح، والميل إلى الجريمة والجريمة الإلكترونية) لعينة الدراسة الكلية (ن= ٢٥٠)**

| المتغيرات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | النسبة الفائية (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التسامح | الديانة (أ) | 565677.814 | 2 | 15773.440 | 6.143E3 | .000 |
| | الإقامة(ب) | 866.564 | 1 | 565677.814 | 9.411 | .002 |
| | التفاعل (أXب) | 22744.755 | 2 | 866.564 | 54.940 | .000 |
| | الخطأ | 701587.000 | 247 | 5059.094 | — | — |
| | المجموع | 54291.636 | 250 | — | — | — |
| الميل للجريمة | الديانة (أ) | 219004.363 | 2 | 219004.363 | 4.803E3 | .000 |
| | الإقامة(ب) | 37.805 | 1 | 37.805 | .829 | .363 |
| | التفاعل(أXب) | 2408.799 | 2 | 2408.799 | 52.828 | .000 |
| | الخطأ | .000 | 247 | 45.597 | — | — |
| | المجموع | 10760.948 | 250 | — | — | — |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الجريمة الإلكتر | الديانة (أ) | 39247.520 | 2 | 39247.520 | 2.644E3 | .000 |
| | الإقامة(ب) | 44.882 | 1 | 44.882 | 3.024 | .083 |
| | التفاعل(أXب) | 768.651 | 2 | 768.651 | 51.783 | .000 |
| | الخطأ | 3666.374 | 247 | 39247.520 | — | — |
| | المجموع | 49251.000 | 250 | — | — | — |
| مجنى | الديانة (أ) | 47630.564 | 2 | 246.115 | 12.418 | .000 |
| | الإقامة(ب) | 147.166 | 1 | 47630.564 | 2.403E3 | .000 |
| | التفاعل(أXب) | .000 | 2 | 147.166 | 7.425 | .007 |
| | الخطأ | 4895.355 | 247 | 246.115 | — | — |
| | المجموع | 58736.000 | 250 | — | — | — |

وبمراجعة نتائج جدول(١٩) يتضح الآتي: أن الجريمة الإلكترونية بوجه عام تتأثر بكل من محل الإقامة (أسيوط– القاهرة). أن الميل إلى الجريمة يتأثر بكل متغير على حده من متغيري: محل الإقامة والديانة كمتغيرين مستقلين، حيث بلغت قيمة "ف" لمتغير محل الإقامة (52.828) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٠١) كما بلغت قيمة "ف" لمتغير المحافظة (٢,٣٥٥) ولها دلالة عند مستوى (٠,٠٥)، في حين تصل قيمة "ف" لمستوى الدلالة الإحصائية للتفاعل بين المتغيرين المستقلين (محل الإقامة ونوع الديانة) حيث بلغت قيمة ف للتفاعل (٣,٠٢٧) ولها دلاله عند (٠,٠١).

**جدول (٢٠) الفروق بين المتوسطات على متغير التسامح والميل إلى الجريمة والجريمة الإلكترونية و باستخدام t. test على عينة (أسيوط– القاهرة)**

| المتغيرات النفسية | محل الإقامة | ن | م | ع | قيمة ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التسامح مع الذات | أسيوط | 126 | 17.14 | 2.36 | 11.210 | توجد دلالة (٠,٠٥) في اتجاه المتوسط الأعلى |
| | القاهرة | 124 | 11.71 | 4.89 | | |
| التسامح مع الآخر | أسيوط | 126 | 27.03 | 2.806 | 15.353 | توجد دلالة (٠,٠٥) في اتجاه المتوسط الأعلى |
| | القاهرة | 124 | 19.03 | 5.12 | | |
| التسامح مع الموقف | أسيوط | 126 | 16.92 | 3.98 | 1.153 | توجد دلاله في اتجاه المتوسط الأعلى |
| | القاهرة | 124 | 9.77 | 3.46 | | |
| التسامح ككل | أسيوط | 126 | 61.10 | 8.815 | 4.99 | توجد دلالة (٠,٠٥) في اتجاه المتوسط الأعلى |
| | القاهرة | 124 | 40.51 | 12.128 | | |
| الميل إلى الجريمة | أسيوط | 126 | 26.86 | 7.048 | 11.25 | توجد دلالة (٠,٠٠٠) في اتجاه المتوسط الأعلى |
| | القاهرة | 124 | 37.68 | 8.077 | | |
| الجريمة الإلكترونية | أسيوط | 126 | 11.36 | 3.728 | 15.37 | توجد دلالة في اتجاه المتوسط الأعلى |
| | القاهرة | 124 | 15.18 | 4.728 | | |
| مجنى عليه | أسيوط | 126 | 16.00 | 4.048 | 4.99 | توجد دلالة في اتجاه المتوسط الأعلى |
| | القاهرة | 124 | 13.19 | 4.811 | | |

وبمراجعة نتائج الجدول (٢٠) يتضح الآتي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعتين تبعاً لمحل الإقامة (أسيوط- القاهرة) على كل متغير من المتغيرات (التسامح والميل إلى الجريمة والجريمة بشقيها الجاني والمجنى لصالح المتوسط الأعلى، وبالتالي ويمكن ملاحظة أن الغالبية العظمى من دراسات النفسية في ضوء متغيري الجنس ومحل الإقامة قد اهتمت بدراسة الفروق بين الجنسين، أما الدراسات التي اهتمت بدراسة الفروق الريفية. الحضرية والفروق بين وجه قبلي ووجه بحري في مجال الجريمة الإلكترونية فلا توجد دراسة واحدة في حدود علم الباحثة. حيث افتقرت الدراسات إلى دراسة متغيرات مثل (وجه بحري ووجه قبلي) والدراسات التي تناولت دراسة الفروق بين الريفيين وبين الحضريين في مجال الجريمة الإلكترونية، لم تتفق على نتيجة واحدة؛ فقد تناولت الدراسات الجريمة بشكل عام وليس الجرائم الإلكترونية.

والفرق لصالح المتوسط الأعلى حيث أن وجه بحري أكثر تسامحاً من وجه قبلي في التسامح في الموقف ومع الذات ومع الآخر كما أن المتوسط الأعلى على الدرجة الكلية لصالح الوجه البحري وبالتالي يرتبط التسامح بالميل إلى الجريمة بدرجات متفاوتة فهنا نقيس سمة موجودة عند كل الأشخاص ولكن تتفاوت على متصل كلما اتجهت الدرجة إلى الموجب ذاد التسامح والعكس.

**ثالثاً: عرض وتفسير نتائج الفرض الرابع:** الذي ينص على: تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف كل متغير من المتغيرين: النوع (ذكر- أنثى)، ونوع الدراسة (عملي- نظري) والتفاعل بينها. وللتحقق من صحة الفرض أمكن استخدام تحليل التباين.

**جدول (٢١) المتوسط والانحراف المعياري الخاص بكل مجموعة من المجموعات بناءً على الجنس(ذكر– انثى)، لدى مجموعة البحث من الطلاب في محافظة أسيوط والقاهرة (ن=٢٥٠)**

| المقياس | الجنس | ن | م | ع |
|---|---|---|---|---|
| التسامح | ذكور | 125 | 45.84 | 16.371 |
| | إناث | 125 | 55.93 | 10.887 |
| الميل إلى الجريمة | ذكور | 125 | 32.95 | 9.67 |
| | إناث | 125 | 30.86 | 8.916 |
| الجريمة الإلكترونية جانى | ذكور | 125 | 14.69 | 2.98 |
| | إناث | 125 | 11.82 | 5.634 |
| الجريمة الإلكترونية مجنى | ذكور | 125 | 12.64 | 2.659 |
| | إناث | 125 | 16.58 | 5.345 |

**جدول (٢٢) تحليل التباين وفقاً لمتغير الجنس (ذكور/ إناث) والدراسة(عملي– نظري) كمتغيرات مستقلة على مقياس الجريمة الإلكترونية والتسامح والميل إلى الجريمة (ن=٢٥٠)**

| المتغيرات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | النسبة الفائية (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التسامح | النوع(أ) | 7337.652 | 1 | 7337.652 | 206.726 | .000 |
| | الدراسة(ب) | 35985.220 | 1 | 35985.220 | 1.014E3 | .000 |
| | التفاعل (أXب) | 2929.621 | 1 | 2929.621 | 82.537 | .000 |
| | الخطأ | 8731.651 | 246 | 35.495 | —— | —— |
| | المجموع | 701587.000 | 250 | —— | —— | —— |
| الميل إلى الجريمة | الجنس (أ) | 864.970 | 1 | 864.970 | 27.686 | .000 |
| | نوع الدراسة (ب) | 12054.601 | 1 | 12054.601 | 385.847 | .000 |
| | التفاعل(أXب) | 723.355 | 1 | 723.355 | 23.153 | .000 |
| | الخطأ | 7341.855 | 235 | 31.242 | —— | —— |
| | المجموع | 265483.000 | 239 | —— | —— | —— |
| الجريمة الإلكترونية (أ) | الجنس (أ) | 651.744 | 1 | 651.744 | 53.721 | .000 |
| | نوع الدراسة (ب) | 1843.888 | 1 | 1843.888 | 151.986 | .000 |
| | التفاعل(أXب) | 5.682 | 1 | 5.682 | .468 | .494 |
| | الخطأ | 2984.459 | 246 | 12.132 | —— | —— |
| | المجموع | 49251.000 | 250 | —— | —— | —— |
| الجريمة الإلكترونية (ب) | الجنس (أ) | 1220.681 | 1 | 1220.681 | 90.226 | .000 |
| | نوع الدراسة (ب) | 330.216 | 1 | 330.216 | 24.408 | .000 |
| | التفاعل(أXب) | 774.411 | 1 | 774.411 | 57.240 | .000 |
| | الخطأ | 3328.169 | 246 | 13.529 | —— | —— |
| | المجموع | 58736.000 | ٢٥٠ | —— | —— | —— |

وبمراجعة نتائج جدول(٢٢) نلاحظ أن الجريمة الإلكترونية بوجه عام تتأثر بمتغير الجنس ونوع الدراسة كمتغير مستقل، حيث بلغت قيمة ف لمتغير الجنس (206.726) ولها دلالة عند مستوى(٠,٠٠٠) كما بلغت قيمة ف لمتغير الجنس (1.014E3) وهى داله عند مستوى(٠,٠٠٠)، في حين يوجد تفاعل بين متغير الجنس ونوع الدراسة كمتغيرين مستقلين حيث بلغت قيمة ف (82.537)، وهى دالة أيضاً، ونلاحظ أيضاً أن الجريمة الإلكترونية قد تأثرت بالتسامح والميل إلى الجريمة بمتغيري الجنس، ونوع الدراسة كمتغيرين مستقلين، حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٠٠).

وللتعرف على مدى وجود فروق جوهرية لتأثير متغير نوع الدراسة (عملي – نظري) على مقياس الجريمة أمكن استخدام الاختبارات الجدول (٢٣) القادم:

**جدول (٢٣) الفروق بين المتوسطات على متغير التسامح والميل إلى الجريمة والجريمة الإلكترونية و باستخدام t. test على عينة نوع الدراسة (عملي – نظري) (ن=٢٥٠)**

| المتغيرات | نوع الدراسة | ن | م | ع | قيمة ت | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التسامح ككل | عملي | 138 | 40.35 | 11.571 | -22.310 | ٠.٠١ |
| | نظري | 112 | 63.87 | 3.974 | | |
| الجريمة الإلكترونية | عملي | 138 | 15.61 | 4.683 | 11.487 | ٠.٠١ |
| | نظري | 112 | 10.35 | 2.385 | | |
| مجنى | عملي | 138 | 13.71 | 4.950 | -3.538 | ٠.٠١ |
| | نظري | 112 | 15.71 | 4.008 | | |
| الميل إلى الجريمة | عملي | 127 | 38.48 | 7.696 | 17.897 | ٠.٠١ |
| | نظري | 112 | 24.71 | 3.745 | | |

ومن الجدول السابق رقم (٢٣) أثبتت الاختبارات البعدية وجود فروق ذات دلاله إحصائية بين كل مجموعة من المجموعات فيما يتعلق بين التسامح ونوع الدراسة أثبتت النتائج إلى وجود فروق دالة لصالح المتوسط الأعلى عند مستوى دلالة (٠.٠١) وكذلك هناك فروق دالة بين المجموعة على مقياس الميل للجريمة لصالح التخصص العملي عند مستوى دلالة (٠.٠١)، ثم جاء على التوالي فروق ذات

دلالة بين المجموعتين العلمية والنظرية على مقياس الجريمة (ب) مجنى عليهم لصالح المتوسط الأعلى عند مستوى دلالة (٠.٠٠١).

اتفق نتائج الفرض مع دراسة العنزي وآخرون(٢٠١٩) حيث أسهم التخصص الدراسي في الجريمة الإلكترونية بصورة إيجابية. في حين أن المجنى عليهم في الكليات العملية أو النظرية لا توجد بينهم فروق دالة. كما اتفقت أيضاً مع دراسة عبد السلام (١٩٩٨) في أن الدافع الرئيس في الاتصال بالإنترنت كان بدافع التعلم. كما اتفقت مع دراسة السيد شحاته ٢٠١٩في أن الذكور أكثر ميلا لارتكاب الجريمة الإلكترونية من الإناث، واتفقت مع دراسة .Lucas,k.(2018) التي تناولت البلطجة الإلكترونية بين طلبة الجامعة. أما بالنسبة للنوع فقد اتفقت نتيجة الفرض مع دراسة (٢٠١٨) Fayed, A. E حيث توصلت أن الذكور يمارس الجريمة الإلكترونية بنسبة ٨٠% بينما الإناث بنسبة ٢٠% واتفقت مع دراسة البطريق (٢٠١٦) تعرض الشباب العربي للمواقع الإلكترونية حيث تأثر الشباب الذكور والإناث بالمواقع المتطرفة فكرياً واتفقت أيضا مع دراسة Awan,I.(2017) عن التطرف السيبراني، وتوصلت إلى أكثر مشاركة التطرف الإلكتروني كانوا من الذكور بنسبة(٩٠٪) والإناث (١٠٪) من عينة البحث. بينما اختلفت؛ نتيجة الفرض مع دراسة نجوى عبدالسلام (١٩٩٨ب) في متغير النوع فكان متغيرا غير مؤثر في استخدام الشباب للإنترنت، بينما اتفقت بصورة جزئية مع متغير نوع التخصص حيث كان السن ومستوي التعليم ومن المتغيرات المؤثرة.

**رابعاً: عرض نتائج الفرض الخامس:** الذي ينص على: توجد علاقة ارتباطية دالة بين الجريمة الإلكترونية ببعديها جانى ومجنى بكل من التسامح بأبعاده والميل إلى الجريمة لدى عينة من طلاب الجامعة، ولتحقق من صحة الفرض قام الباحث باستخدام مصفوفة معاملات الارتباط بين متغير الجريمة الإلكترونية والمجموع الكلي للمقاييس النفسية.

جدول (٢٤) معمل الارتباط بين المتغيرات النفسية المنبئة بالجريمة الإلكترونية (ن= ٢٥٠)

| م | المتغيرات | الارتباط | الدلالة |
|---|---|---|---|
| ١ | التسامح مع الذات | ١ | ٠,٠١ |
| ٢ | التسامح مع الآخر | .854** | ٠,٠١** |
| ٣ | التسامح مع الموقف | .817** | ٠,٠١** |
| ٤ | التسامح ككل | .936** | ٠,٠١** |
| ٥ | الجريمة الإلكترونية جانى | -.759** | ٠,٠١** |
| ٦ | الجريمة الإلكترونية مجنى | -.104- | لا توجد |
| ٧ | الميل إلى الجريمة | -.836** | ٠,٠١ |

ومن الجدول (٢٤) يتضح أن هناك علاقة ارتباطية دالة عند مستوى(٠,٠١) بين التسامح بأبعاده والميل إلى الجريمة والجريمة الإلكترونية جانى. بينما لا يوجد ارتباط دال بين الجريمة الإلكترونية مجنى على المتغيرات النفسية، ووجود علاقة عكسية بمعنى كلما قل التسامح زاد الميل إلى الجريمة وبالتالي زاد ارتكاب الجريمة الإلكترونية والعكس صحيح. وكلما كان هناك تسامح مع الآخر أو تسامح في الموقف كلما قل ارتكاب الشخص للجريمة، ومن ناحية أخرى ارتباط التسامح مع الذات بارتكاب الجريمة بمعنى كلما قل تسامح الإنسان لنفسه كلما زادت عدائيته وغضبه وانتقامه والمشكلة هنا أن فاعل الجريمة مجهول المعالم فيترتب على ذلك تخمين المجنى عليه أي الضحية في أفكار اجترايه تأتى للضحية بسبب الموقف الكيدي الذي تعرض له فيوقع الجريمة على أحد أقربائه أو أصدقائه أو أي شخص ليس له علاقة بارتكاب الجريمة ضدة وبالتالي ستصبح الجريمة الإلكترونية كالوباء الذى ينتشر ككبش فداء لتفريغ الشحنة السلبية الناتجة عن الأفكار المترددة في عقليه الضحية، ومن الطبيعي سيختلف موقف المواجهة من شخص لأخر ومن بيئة لأخرى ومن ثقافة لأخرى.

وتعود جذور النظرية العامة للجريمة إلى فكرة بنثام Bentham (١٨٢٤) عن الطبيعة البشرية وهي أن الناس مسيرون بمصالحهم الذاتية، ويسعون لمضاعفة المتعة وتجنب الألم. وترى جتفردسون وهيرشي Hirschi and Gottfredson

(١٩٩٣) أن سلوك الإنسان نابع من حسابات الفرد للثمن والفائدة النسبية التي تترتب عن فعل ما، إن السلوك الإجرامي وغير الإجرامي ينبعان من ابتغاء المرء تلبية اهتمامه الخاص. وتعد النظرية العامة للجريمة لجتفردسون وهيرشي من أحدث النظريات في تفسير السلوك المنحرف والإجرامي، وقد أثارت العديد من البحوث والدراسات داخلً الولايات المتحدة وخارجها. لقد أصبحت نظرية جتفردسون وهيرشي من أكثر النظريات اقتباسا في البحوث والدراسات، وفحص النظريات ,Cullen and Pratt; 1995, Junger, and Farrington 2001, Hessing, and Junger, Pickering, Vazsonyi; 2000 ، ولقد استثارت العديد من القضايا في مجال البحوث والنظرية١٩٩٣ ,Arneklev, and Bursik , Tittle, Grasmick، وترى جتفردسون وهيرشي أنه عندما تسنح الفرصة، فإن الناس يصبحون أحرارا في ارتكاب أفعال منحرفة، وأن العقوبات القانونية تكون عادة زائدة وال معنى لها، ألنها تتقاطع مع عقوبات أخرى متأصلة في التعاليم الأخلاقية والدينية، وعلاوة على ذلك، فإن العقوبات القانونية غير فاعلة نسبيا في مواجهة من يحتمل أن يرتكب الجريمة، إضافة إلى ذلك فإن مشاركة العائلة الاجتماعية في تفسيرهم للجريمة. كما أن النزعة إلى التورط في السلوك الإجرامي، مع وجود الفرصة سببها سمة شخصية يدعونها ضبط الذات المنخفض. بالإضافة إلى ذلك تؤكد النظرية أن الجريمة سلوك يستعمل في التحايل (الغش) أو القوة من أجل كسب المصالح الشخصية، ليست مظهرا من مظاهر ضبط لأخرى الذات المنخفض وبما أن الجريمة تتضمن سعيا لتحقيق بعض الفوائد السهلة فإن أفعالا مشابهة يمكن أن تكون مماثلة للجريمة(البداينة، والمهيزع، والرشيد،٢٠٠٥).

**خامساً: عرض وتفسير نتائج الفرض السادس:** الذي ينص على: تختلف الجريمة الإلكترونية باختلاف متغير محل الإقامة (ريف – حضر) لدى عينة من طلاب الجامعة، وللتحقق من ذلك تم استخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي( One – Way

ANOVA) وذلك بهدف معرفة مدى تأثير متغير محل الإقامة ريف حضر على درجة الجريمة الإلكترونية.

**جدول(٢٥) المتوسط والانحراف المعياري الخاص بكل فئة بناءً على متغير محل الإقامة في التنبؤ بالجريمة الإلكترونية بالنسبة للأبعاد الفرعية لدى عينة الطلاب في محافظتي أسيوط والقاهرة (ن= ٢٥٠)**

| المقياس | محل الإقامة | ن | م | ع |
|---|---|---|---|---|
| التسامح | ريف | 138 | 40.35 | 11.571 |
| | حضر | 112 | 63.87 | 3.974 |
| | المجموع | 250 | 50.88 | 14.766 |
| جريمة الإلكترونية (أ) | ريف | 138 | 15.61 | 4.683 |
| | حضر | 112 | 10.35 | 2.385 |
| | المجموع | 250 | 13.25 | 4.634 |
| جريمة الإلكترونية (ب) | ريف | 138 | 13.71 | 4.950 |
| | حضر | 112 | 15.71 | 4.008 |
| | المجموع | 250 | 14.61 | 4.652 |
| الميل إلى الجريمة | ريف | 138 | 38.48 | 7.696 |
| | حضر | 112 | 24.71 | 3.745 |
| | المجموع | 250 | 32.03 | 9.235 |

**جدول(٢٦) تحليل التباين الأحادي وفقا لمتغير محل الإقامة لمقياس الجريمة ببعديه والمقياس التسامح والميل للجريمة(ن = ٢٥٠)**

| المتغيرات | مصدر التباين | مجموع المربعات | درجة الحرية | متوسط المربعات | النسبة الفائية (ف) | مستوى الدلالة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التسامح | بين المجموعات | 34195.341 | 1 | 34195.341 | 421.990 | .000 |
| | داخل المجموعات | 20096.295 | 248 | 81.033 | | |
| | المجموع | 54291.636 | 249 | —— | | |
| جريمة إلكترونية (أ) | بين المجموعات | 1710.835 | 1 | 1710.835 | 116.681 | .000 |
| | داخل المجموعات | 3636.289 | 248 | 14.662 | | |
| | المجموع | 5347.124 | 249 | —— | | |
| جريمة إلكترونية (ب) | بين المجموعات | 248.321 | 1 | 248.321 | 11.983 | .001 |
| | داخل المجموعات | 5139.263 | 248 | 20.723 | | |
| | المجموع | 5387.584 | 249 | —— | | |
| الميل إلى الجريمة | بين المجموعات | 11278.237 | 1 | 11278.237 | 296.317 | .000 |
| | داخل المجموعات | 9020.558 | 248 | 38.061 | | |
| | المجموع | 20298.795 | 249 | —— | | |

ومن خلال جدول رقم (٢٦) يتم التعرف على مدى وجود فروق جوهرية لتأثير متغير محل الإقامة (ريف–حضر). كمتغير ديموجرافي مؤثر على الجريمة الإلكترونية أمكن استخدام الاختبارات البعدية باستخدام اختبار Turkey فتوصلت النتائج وجود فروق دالة بين المجموعات.

توصلت نتائج الفرض السابق إلى أن الحضر أكثر تسامحاً من الريف وأن الريف أكثر ميلاً لبعد الجاني (أ) وأن الحضر أكثر في الجريمة (ب) والريف ميلاً للجريمة من الحضر بشكل عام وبالتالي فأن الريف أقل تسامحاً وأكثر ميلاً إلى الجرائم الإلكترونية والحضر أكثر تسامحاً وأقل ميلاً لارتكاب الجرائم الإلكترونية. وتم تفسير الفرض في ضوء النظرية حيث اتفقت نتيجة الفرض مع نظرية التفكك الاجتماعي ثورستن سيلين بشكل جزئي رائد هذه النظرية هو عالم الاجتماع الأمريكي ثورستن سيلين، وصاحبها، فقد استوحى سيلين نظريته هذه من واقع المجتمع الأمريكي الذي عايشه، ومن واقع المجتمعات التي وأكبها ولم يعايشها بل طرقت مسامعه الظواهر الإجرامية فيها وقارنها بالمجتمعات الريفية التي وجد فيها انخفاضاً في حجم الظواهر الإجرامية قياساً إلى حجم تلك الظواهر في المجتمعات المتحضرة، مما شجعه على إجراء مقارنة عددية كان نتيجتها ارتفاع حجم الظاهرة الإجرامية ارتفاعاً كبيراً في المجتمعات المتحضرة وانخفاض حجم هذه الظاهرة انخفاضاً كبيراً في المجتمعات الريفية، لهذه العلة ارجع الظاهرة الإجرامية إلى التفكك الاجتماعي.

وتتميز هذه النظرية بدعوتها إلى تشبه المجتمع المتحضر بالمجتمع الريفي في حرصه على الحفاظ على الروابط الأسرية والاجتماعية، كما تدعو إلى تربية الطفل وتنشئته نشأة ريفية تسودها القيم، والمثل العليا علاوة على ذلك تستنكر النظرية مسألة فساد الضمير الإنساني وتفككه نتيجة إغراقه بمظاهر الحياة الحضارية المنفلتة، وترى صلاح الضمير بالتعاون والترابط الاجتماعي.

وعلى الرغم من المزايا التي تميزت بها هذه النظرية حيث كانت تحمل بين طياتها دعوة إلى التحلي بالقيم والمثل العليا لمكان أثرها الإيجابي في التخفيف من ظاهرة الجريمة.

ويتفسر الباحث الظاهرة الإجرامية الإلكترونية في ضوء المدرسة الفلسفية التي ربطت مشكلة الجريمة بالأخلاق، ومن روادها كانط Kant حيث يقول أن إرادة الخير هي الشيء الوحيد الذي يعد خيرا على الإطلاق دون قائد أو شرطي وترتبط إرادة الخير بمفهوم الواجب. ثم تلتها خطوات أخرى حاولت أن تسلط الضوء على الجريمة وأن تمنحها التفسير العلمي الجزئي أو المتكامل للظاهرة. ويمكن فهم الظاهرة الإجرامية الإلكترونية من الاتجاه السيكولوجي الفرويدى: بالتركيز على الشعور واللاشعور والكبت الناتج عن وجود صراع نفسي، وقد اعتبرت الجريمة تعبير عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج وهي غير مقبولة اجتماعيا، ومن هنا يمكننا القول أن النظرية النفسية لم تعطي للفعل الإجرامي أهمية كبرى بل كانت تعطيه قيمة رمزية وقيمة عرضية وحسبها أن هذا السلوك هو التعبير المباشر عن الحاجات الغريزية والتعبير الرمزي عن الرغبات المكبوتة، أو هو نتاج عن أنا غير متكيف بين متطلبات الأنا الأعلى والهو، ومن هذه الاتجاهات السيكولوجية نجد أن:

**الاتجاه الفرويدي:** يرى فرويد أن المجرم شخص لم يتمكن من التحكم كفاية في نزواته أو لم يتمكن من التسامي بها في سلوكيات مقبولة اجتماعيا فالسلوك الإجرامي حسب فرويد هو التعبير المباشر عن الحاجات الغريزية والتعبير الرمزي عن الرغبات المكبوتة، أو هو نتاج لأنا غير متكيف بسبب تمزق هذا الأخير بين متطلبات الهو المتناقضة و الأنا الأعلى.

كما يؤكد أيضا أن سيكولوجية المجرم تتوفر على سمتين أساسيتين هما : اندفاعية محطمة كبيرة وأنانية غير موجودة إلى جانب عقدة أوديب التي تفسر الإجرام، فالشعور بالذنب وعقدة أوديب حسب فرويد من أهم الدوافع نحو ارتكاب الجريمة

والإحساس يسبقها وليس كما يعتقد أنه يتبعها، فحسبه الشاعر بالذنب يبحث عن العقاب عن طريق الإجرام وهذا ما يعرف بالعقاب الذاتي.

**اتجاه الإحساس بالنقص لآدلر(١٨٧٠-١٩٣٧)** : وضعها آدلر Adler حيث يقوم نسقه النظري على الشعور بالنقص و الصراع من أجل التفوق ، و في مجال الجريمة فإن عقدة النقص قد تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، لأن هذه العقدة هي أحسن الوسائل لجلب الانتباه و ليصبح مركز اهتمام فيعوض الإحساس باقتراف الجريمة وفي هذا الصدد يوجد اتجاه آخر هو اتجاه الإحساس بالظلم في نشوء الإجرام حيث لاحظ دوقراف حساسية مفرطة للظلم عند بعض المنحرفين المنتكسين وهذه الحساسية تدل على حرمان عاطفي شبه كلي.

**اتجاه الإحساس بالإحباط لدولاردو(١٩٣٩):** ينطلق أنصار هذا الاتجاه من فكرة مفادها أن الإحباط يؤدي إلى العدوان وهذا الأخير يؤدي إلى الإحباط وهكذا تكون الدورة مغلقة، و يعتقد أنصارها ان النسبة العالية من الإجرام في الجماعات الفقيرة و ازدياد ارتفاع الإجرام في اللحظات الحرجة يفسران برد الفعل عن الإحباط. وجدير بالذكر أن هذه الاتجاه يرجع كثيرا إلى الطبيعة الإنسانية عند تفسيره للظواهر الإنسانية المختلفة ومن هنا أخذ اسم النظرية الإنسانية. فالإجرام حسب هذه النظرية ناتج عن ردود أفعال تجاه الإحباطات بسبب التعلم الاجتماعي، هذه الإحباطات مفروضة علينا من طرف أشخاص آخرين لا يريدوننا أن نطور كل قدراتنا. وقد تحدث فيه مليجرام(١٩٧٤) Milligrammes من نوعين من الضغوطات الاجتماعية التي تجبر الناس على ممارسة الإجرام. ضغط اجتماعي من موقع السلطة تنفيذ أوامر سلطوية. وضغط من خارج السلطة يصدر عن الأقران والمعارف وحتى عن مجموع الناس العاديين.

وفي البحث عن الأسباب التي تجعل الفرد مجرما أو عدوانيا تجاه الآخرين، ترى هذه النظرية أنه لما يكون الناس أحرارا في اختيار مسار حياتهم والتعبير عن انفعالاتهم فإنهم لا يختارون الإجرام.

**–اتجاه الكائن البشري معدوم الأنا الأعلى لـ إشهورن** :AICHHORN كان رائد إعادة تربية المنحرفين، وقد حاول تفسير الإجرام بالرجوع إلى سن الطفولة وتمكن رفقة علماء آخرين بتمييز أربع أنواع من المجرمين: النمط العصابي، الذين يجرمون تحت ضغط سيرورات عضوية محطمة وسامة كالمدمنين، والمجرمين الأسوياء غير العصابيين كالمتسولين، والمجرمون الحقيقيين معدومي الأنا الأعلى. وذهب بولبيي Boulby إلى حد اعتبار أن نقص العاطفة الأبوية تجاه الأطفال أو مواقف صارمة ضدهم بسبب أنا أعلى قاس لدى الأولياء من شأنه أن يؤدي إلى صراعات وأحاسيس يحاول الشخص إشباعها عن طريق وضعيات تجعل منه موضوع العقاب.

**–اتجاه انعدام الشعور للجماعة لمايو :** Mailloux يرى مايو أن كل جريمة تشكل جرح مقصود للآخرين لأجل مصلحة شخصية، فالمجرمين هم أفراد تكون عندهم المصلحة الجماعية والمشاعر للجماعة معتمدان أو غير متطوران، وهو راجع إلى أخطاء في التنشئة الاجتماعية، لذلك يقترح أصحاب هذا الاتجاه للوقاية من الإجرام تطوير القدرة الفطرية عند الطفل للإحساس بالجماعة.

فحسب مايو (١٩٦٢) الصراع في أن يكون الفرد خاضعاً أو متمرداً على المجتمع يلعب دوراً في النمو النفسي اجتماعيا يماثل ما يلعبه الصراع الأوديبي في النمو النفسي الجنسي، ويحل هذا الصراع إيجابيا أو سلبيا بالمكانة التي يأخذها الفرد داخل المجتمع، فالفرد إما أن يقبل أن يقدم خدماته لمجتمعه أو أن يحس بالاستلاب فيقاومه.

**النظرية السلوكية : (نظرية التكيف الاجتماعي):**

يرى العلماء المتبنون لنظرية التعلم أن معظم السلوكيات الإجرامية هي ثمرة تعلم تلك السلوكيات أكثر مما هي ناتجة عن المخزون الوراثي فالإجرام حسب نظرية التعلم الاجتماعي "سلوك مكتسب بالتعلم ويتوطد بالتعزيز الإيجابي" ومعنى هذا أن

الأشخاص لا ينشئون مجرمين طبيعيا(فطرياً) بل يتعلمون الإجرام عن طريق ملاحظة النماذج أو بالتجربة المباشرة.

في هذا الصدد يشير باندورا Bandur وهو من أهم المنظرين لنظرية التكيف الاجتماعي إلى أنه بالإضافة إلى التعزيز توجد عملية أخرى هي عملية التقمص Identification حيث يتعلم الناس أنواع السلوك المختلفة من خلال مراقبة أفعال الآخرين. ولقد طور باندورا (١٩٦٥) بحوثه وتوصل إلى المصادر التي تعلم السلوكيات الإجرامية وقدم تصنيفا للنماذج التي يتبناها الأطفال-Hélène Marie et al (1999) وصنفها إلى ثلاث نماذج : يمكن أن يتعلم الطفل الإجرام من عائلته :

– يمكن أن يتعلم الشخص الإجرام من محيطه المباشر(الرفاق، المدرسة...الخ).

– يمكن أن يتعلم الشخص الإجرام من وسائل الإعلام التي ما أصبحت تشغل حيزا أكبر من الوقت وتأخذ السلوكيات الإجرامية التي يتعرض لها الشخص المراهق أهمية كبرى، ويمكن أن تعزز عن طريق : المكافأة، قبول استحسان اجتماعي لسلوك انحرافي، وهذا ما يساهم في تكوين طبع الفرد في المستقبل؛ ومن هنا يميل الذين تعلموا الإجرام إلى ممارسته في مواقف خاصة، عندما يكون الإجرام والسلوكيات العنيفة ملائمة ظرفيا.

الخاتمة

في ختام البحث يمكن القول بأن الجريمة الإلكترونية أو المعلوماتية تكتسي أهمية بالغة فهي تساهم في التعرف على ظاهرة إجرامية جديدة بدأت في الانتشار في معظم دول العالم، ونظراً لارتباطها بتكنولوجيا متطورة أدى إلى تميزها عن الجرائم التقليدية بداءً بتسميتها وصولاً إلى الأفعال التي تدخل ضمن دائرتها.

وجود صعوبة في وضع تعريف للجريمة الإلكترونية؛ فلقد تعددت التعريفات بخصوصها، فهناك من ارتكز على موضوع الجريمة وتعريفها، في حين هناك من أرتكز الوسيلة التي ترتكب بها الجريمة وهناك من أعتبرها أنها مكونة من مقطعين

هما الجريمة والإلكترونية. وكذلك اختلاف كبير بشأن المصطلحات المستخدمة للدلالة على هذه الظاهرة الإجرامية المرتكبة عن طريق الإنترنت وأن اصطلاح جرائم الكمبيوتر والجرائم الإلكترونية هي المصطلحات الأكثر دقة للدلالة على هذه الظاهرة.

إضافة إلى السمات التي يتميز بها المجرم الذي يرتكب الجريمة الإلكترونية حيث يعتبر من الأشخاص الذين يتمتعون بنسبة عالية من المهارات والمعرفة والذكاء ويرتكب الجريمة في هدوء دون أن يلفت الانتباه على عكس المجرم التقليدي الذى يرتكب الجرائم التقليدية عن طريق العنف في أغلب الأحيان.

**توصيات البحث:**

وفقاً لما توصل إليه البحث من نتائج توصى الباحثة بما يلي:

١. إعطاء دورات متخصصة في الجرائم الإلكترونية لأعضاء النيابة العامة والقضاة حتى يكونوا على معرفة بطبيعة هذه الجرائم وأساليب ارتكابها، ومن الأفضل إحالة الجرائم المعلوماتية إلى قضاء متخصص مؤهل للتعامل مع هذه الجرائم والفصل فيها.

٢. اقترح تدريس مادة "**أخلاقيات استخدام الإنترنت**" ضمن المناهج الدراسية في التعليم.

٣. إنشاء إدارات جديدة متخصصة بوزارة الداخلية مسئولة عن مواجهة هذه الجرائم للقبض المباشر على مرتكب الجرائم حال دخولهم على الشبكة.

٤. إنشاء مراكز متخصصة للمتضررين من الجرائم الإلكترونية للاهتمام بقضاياهم ولحمايتهم وإعادة تأهيلهم نفسيا واجتماعيا.

٥. تدريب الأفراد على كيفية حماية أنفسه ومواجهة تلك الجرائم، مع توعية أفراد المجتمع بضرورة مراعاة المراحل العمرية لكل فئة من خلال البرامج الموجهة.

٦. تسليط الضوء على هذا النوع من الجرائم عن طريق الاستشهاد بالأدلة عليه، والتوعية النتائج النفسية والاجتماعية وآثارها السلبية على المجتمع والفرد.

٧. تطوير أساليب الوعظ والإرشاد الديني في بيان خطورة الجرائم الإلكترونية الحديثة وأسلحتها.

٨. تعزيز الحوار الهادئ بين الآباء والأبناء لمساعدة الأبناء في قبول توجيه الآباء لهم والحد من مخاطر الإنترنت.

٩. تفعيل دور وسائل الإعلام في التوعية عن طريق الاستفادة من الفواصل الإعلانية لبث رسائل توعيّة عن مخاطر الجرائم الإلكترونية.

١٠. توعية الطفل والمراهق بأهمية عدم ذكر أي معلومات شخصية، أو أسمائهم الحقيقة أو أرقام تليفوناتهم وعناوينهم أو حتى عنوان البريد الإلكتروني لأي إنسان.

١١. الحد من البطالة ومالها من آثار سلبية على الأفراد والمجتمع.

١٢. دراسة شخصية المجرم تساهم في وضع التشريعات الجنائية التي تكفل ردعه وإصلاحه في ذات الوقت.

١٣. سن القوانين لحماية الأفراد من جرائم الإنترنت، ومتابعة تنفيذها.

١٤. عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل ومحاضرات تدور حول حروب الأجيال لتوعية الشباب بانه أداة الحروب الحديثة وهى أشد تأثيرا على تماسك المجتمع والروح المعنوية.

**مقترحات بحثية:**

- أساليب المعاملة الوالدية كمنبئات بالجريمة الإلكترونية.
- ربط المتغيرات الإيجابية مجتمعة أو متفرقة مثل (الإيثار، والامتنان، والمسئولية، والتسامح، والتفاؤل، وتقدير الذات) بالجريمة الإلكترونية.
- ربط المتغيرات السلبية مثل (الغضب، والعدائية، والتعصب، وحل المشكلات بشكل سلبي، والكيد الإلكتروني، والتنمر) كمنبئات بالجريمة الإلكترونية.
- دراسة مشكلات الطلاق والانتحار التي حدثت بسب الجريمة الإلكترونية وتناولها كدراسة حالة.
- دراسة شخصية المجرم الرقمي أو الإلكتروني.

# قائمة المراجع

**أولاً: المراجع العربية:**


الاتحاد الدولي للاتصالات. (١٠ يونيو ،٢٠٢١). *التقرير السنوي للاتحاد الدولي للاتصالات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠* .تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).
https://www.itu.int/en/council/planning/Documents/Report-acivities-2019-2020-doc35-June2021.pdf

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (٢٠٠٨). *لسان العرب*.(ط.٤). دار المعارف. القاهرة.

آل ثنيان، ثنيان. (٢٠١٢). *إثبات الجريمة الإلكترونية*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الدراسات العليا. قسم العدالة الجنائية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية.

البادي، سعيد بن سالم، والجنيبي، زايد بن حمد، و حمزة، يوسف الشيخ يوسف، و العطاء، محمود أحمد .(٢٠١٦). *الجريمة الإلكترونية في المجتمع الخليجي وكيفية مواجهتها*. مجمع البحوث والدراسات أكاديمية السلطان قابوس لعلوم الشرطة نزوي. سلطنة عمان.

البداينة، ذياب. (١٩٩٨). *ندرة الثقافة الأمنية والتحصين الاجتماعي ضد الجريمة الإلكترونية الفكر الشرطي*. ٩- ٢٥.

البداينة، ذياب. (٢٠١٤). *الملتقى العلمي الجرائم المستحدثة في ظل التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية . الجرائم الإلكترونية المفهوم والأسباب* . عمان – الأردن: ص.(١٠ – ١٧).

البطريق، غادة مصطفى. (٢٠١٦). *تعرض الشباب العربي للمواقع الإلكترونية المتطرفة فكرياً وعلاقته بإدراكهم للمنطق الدعائي للتنظيمات الإرهابية*: دراسة ميدانية في إطار نظرية تأثير الشخص الثالث. مجلة بحوث العلاقات العامة الشرق الأوسط .الجمعية المصرية للعلاقات العامة(١٣).١٧٧- ٢٠٨ رقم ٧٨٧٦٠٠.

الجسمي، سلطان حميد.( ٢٩ نوفمبر،٢٠١٦). *التسامح عمود الحضارات*. صحيفة الخليج الإلكترونية .تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).
https://www.alkhaleej.ae/%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%B9%D9%85%D9%88%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B6%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA

الجندي، محمد. (٢٠٠٨). *الجريمة الإلكترونية في الشرق الأوسط*. مجلة أمن المعلومات. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . ٢٠٠٣ . القاهرة : ٣٨-٣٩.

الدهري، صالح. (٢٠١١). *أساسيات علم النفس الجنائي ونظرياته. جامعة عمان العربية*. كلية الدراسات التربوية العليا. ط ١ .المملكة الأردنية الهاشمية : مكتبة الجامد للنشر.

الرومي، محمد. (٢٠٠٣). *جرائم الكمبيوتر والأنترنيت*. دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع. القاهرة .

السراء، محمد بن حسن. (٢٠١٢). *الأساليب الحديثة والمهارات المتقدمة في تحقيق الجرائم الإلكترونية*. مجلة الفكر لشرطي . الإمارات : ٢١ (٨١) ١٥-٥٥ .

السيد، محمود وهيب. (١٩٩٩). *ظاهرة العولمة وانعكاساتها الأمنية. مجلة الأمن العام*. المجلة العربية لعلوم الشرطة. القاهرة : مطابع الشرطة(١٦٤) ٧٠- ٧١.

الشهري، صالح. (٢٠٠١). *المعوقات الإدارية في التعامل الأمني مع جرائم الحاسب الآلي دراسة مسحية على الضباط العاملين بجهاز الأمن العام بمدينة الرياض*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الملك سعود. الرياض. المملكة العربية السعودية .

الشهري، فايز. (٢٠١٠). *ثقافة التطرف والعنف على شبكة الإنترنت*. مؤتمر حول استعمل الإنترنت في تمويل الإرهاب في القاهرة من٥٢-٢٧ نوفمبر.

الصناديلي، طلعت. (٤ يناير، ٢٠٢٢). *واقعة الابتزاز الإلكتروني لـ«فتاة الغربية المنتحرة» تبعث رسائل تحذيرية خطيرة. بوابة الأهرام الإلكترونية*. تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).

https://gate.ahram.org.eg/News/3238109.aspx

عامر، عادل.(٢٧ يونيو، ٢٠١٨). *الجريمة الإلكترونية ومخاطرها المتعددة. صحيفة دينا الوطن*. تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/467102.html

العنزي، أحمد سعود جزاع السبيعي، والعازمي، عبدالرحمن عبيد. (٢٠١٩). *العوامل الخمس الكبرى للشخصية وعلاقتها بأبعاد الغضب لدى مرتكبي الجرائم الإلكترونية*. رسالة ماجستير غير منشورة. .جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. السعودية.

القيسي، نوال. (٢٠٠٩). *بعض جرائم الإنترنت الموجهة ضد مستخدمي الإنترنت*. عمادة الدراسات العليا. كلية العلوم الاجتماعية. قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. المملكة العربية السعودية : ١-٥.

المطرودي، سليمان بن صالح.( 17 يونيو، ٢٠١٦). *التسامح*. صحيفة الجامعة السعودية الإلكترونية .تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).

https://seu.edu.sa/ar/jisr-articles/%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٠%٩D%٨AA%D%٨٠%٩D%٨B%٣D%٨٠%٩D%٨٠%٩D%٨٠%٩D%٨A%٧D%٨٥%٩D%٨٠%٩D%٨٠%٩D%٨٠%٩D%٨٠%٩D%٨٠%٩D%٨AD

المطيري، عبدالاله عوض مطلق الشلاحي. (٢٠١٨). *دور الإعلام الجديد في التوعية من الجرائم الإلكترونية*. رسالة ماجستير غير منشورة. كلية العلوم الاجتماعية. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. المملكة العربية السعودية.

المنشاوي، محمد. (٢٠٠٢). *جرائم الإنترنت في المجتمع السعودي* . كلية الدراسات العليا قسم العلوم الشرطية . جامعة نايف. المملكة العربية السعودية : رسالة ماجستير غير منشورة.٥-٧٤ .

أنور، عبير.(٢٠١٠). *القوى الإنسانية كيف نكتشفها لدى أبنائنا (التسامح)*. المجلس الأعلى للثقافة. المركز القومي لثقافة الطفل. القاهرة.

بول، يور.(٢٧ مارس،٢٠٢٠). *هذا النوع من الجرائم ارتفع في زمن كورونا* . موقع إلكتروني بعنوان Made for minds .تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).

https://www.dw.com/ar/%D٨%٩A%D%٨٨%٩D%٨B%١D%٨A%٨D%٨٨%٩D٨٤%٩-%D%٨٧%٩D%٨B%٠D%٨A٧-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨٦%٩D%٨٨%٩D%٨B٩-%D%٨٥%٩D٨٦%٩-%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨AC%D%٨B%١D%٨A%٧D%٨A%٦D٨٥%٩-%D%٨A%٧D%٨B%١D%٨AA%D%٨١%٩D%٨B٩-%D%٨١%٩D٨%٩A-%D%٨B%٢D%٨٥%٩D٨٦%٩-%D%٨٣%٩D%٨٨%٩D%٨B%١D%٨٨%٩D%٨٦%٩D%٨A٧/a-٥٢٩٣٦٦٢١

بشير، هشام. (٢٠١٤). *الإرهاب الإلكتروني في ظل الثورة التكنولوجية وتطبيقاتها في العالم العربي*. آفاق سياسية . العدد السادس . يونيو . صفحات٧٦.

بهجت، أماني. (٢٠١٥). *أمن المعلومات تفعيل تشريعات مكافحة الجرائم الإلكترونية في الأقاليم*. العدد١٩ . يوليو٢٠١٥. المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة . ص ١٨.

بوعون، زكرياء. (٢٠١٨). *دور الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم الإلكترونية في حماية المستهلك*. مجلة العلوم الإنسانية431-419 .

حسن، هاني.(٢٠١٤). *الإسهام النسبي للتسامح والامتنان في التنبؤ بالسعادة لدى طلاب الجامعة (دراسة في علم النفس الإيجابي)*. دراسات نفسية. ٢٤(٢). صفحات١٤٣-١٨٤.

حمادنة، إياد، وخالد، محمد.(٢٠١٦). *بناء مقياس اتجاهات نحو العنف الإلكتروني لدى عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بجامعة آل البيت*. مجلة المنارة للبحوث والدراسات- الأردن. مج ١٩. عدد ٣. ص ١٠٦-٧٧.

حيمد، محمد مسعد، و محمد، مصطفى جاد الحق. (٢٠١٩). *رؤية إستراتيجية لمكافحة الجرائم السيبرانية*. اليمن. دراسة حالة.

دسوقي، كمال.(١٩٨٨). *ذخيرة علوم النفس والتحليل النفسي*. المجلد الأول. الدار الدولية للنشر والتوزيع. القاهرة.

ربايعة، عبد اللطيف. (٢٠١٦). *الجرائم الإلكترونية (التجريم والملاحقة والإثبات)*.

ربيع، محمد، ويوسف، جمعة ، وعبدالله، معتز. (٢٠١٤). *علم النفس الجنائي جامعة عين شمس* . دار الأسرة للنشر والتوزيع. القاهرة.

رشوان، حسين. (٢٠٠٥). *علم الاجتماع الجنائي*. المكتب الجامعي الحديث. مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع. الإسكندرية. ٨-٩ .

شقير، زينب محمود. (٢٠١٠). *مقياس تشخيص التسامح، المراهقة – الرشد – وسط العمر، كراسة التعليمات*. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة.

صدقي، سلوى، وعبد الخالق، جلال الدين. (٢٠٠٢). *انحراف الصغار وجرائم الكبار*. المكتب الجامعي الحديث. الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية للنشر والتوزيع . ٢٣٥-٢٣٦.

عادل، مدحت.(٣ سبتمبر،٢٠٢٠). *42.3مليون مواطن إجمالي عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق الهاتف المحمول*. مقال صحفي بجريدة اليوم السابع . تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).

https://www.youm٧.com/story/٣-٤٢/٣/٩/٢٠٢٠-
%D%٨٥%٩D%٨٤%٩D٨%٩A%D%٨٨%٩D٨٦%٩-
%D%٨٥%٩D%٨٨%٩D%٨A%٧D%٨B%٧D٨٦%٩-
%D%٨A%٧D%٨AC%D%٨٥%٩D%٨A%٧D%٨٤%٩D٨٩%٩-
%D%٨B%٩D%٨AF%D%٨AF-
%D%٨٥%٩D%٨B%٣D%٨AA%D%٨AE%D%٨AF%D%٨٥%٩D٨٩%٩
-

%D%٨A%٧D%٨٤%٩D%٨A%٧D%٨٦%٩D%٨AA%D%٨B%١D
%٨٦%٩D%٨AA-%D%٨B%٩D٨٦%٩-
%D%٨B%٧D%٨B%١D٨%٩A%D٤٩٥٩٤٠١/٨٢%٩

عبد الساتر، رشا محمد.( ٢٠١٧).*الفروق بين التسامح واجترار الأفكار*. دراسات نفسية مج ٢٧.ع٣.يوليو صفحات٤١٣-٤٦٦.

عبد الصادق، عادل. (٢٠٠٧). *هل يمثل الإرهاب الإلكتروني شكلاً جديداً من أشكال الصراع الدولي. ملف الأهرام الاستراتيجي*. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. العدد ١٥٦ . ديسمبر ٢٠٠٧. ص١٨.

عبد المطلب، عبد الحميد. (٢٠٠١) . *جرائم استخدام الكمبيوتر وشبكة المعلومات العالمية الجريمة عبر الإنترنت* .: الناشر مكتبة دار الحقوق. الشارقة. الأمارات العربية المتحددة.

فرج، صفوت.(١٩٨٠). *التحليل العاملي في العلوم السلوكية* . دار الفكر العربي. القاهرة.

فهمى، نجوى عبدالسلام. (٢٠٠١أ). *التفاعلية في المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت دراسة تحليلية*. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام .جامعة القادرة: كلية الإعلام. المجلد الثاني. العدد الرابع. أكتوبر – ديسمبر. صفحات . 221-269.

فهمى، نجوى عبدالسلام. (١٩٩٨ب). *أنماط ودوافع استخدام الشباب المصري لشبكة الإنترنت دراسة استطلاعية*. المؤتمر العلمي الرابع لكلية الإعلام وقضايا الشباب. كلية الإعلام. جامعة القاهرة: ٢٥ – ٢٧ مايو. ٣٢٥.

كاشف، محمد، وعبدالرحمن، عزيز، ووجاويد، محمد كاشان، ود، وباندي. (٢٠٢٠). *طفرة في الجرائم الإلكترونية خلال COVID-19*. المجلة الإندونيسية للقضايا الاجتماعية والبيئية . ١ (٢) . ٤٨-٥٢.

لطرش، فيروز بن عزوز حاتم. (٢٠١٦). *الجريمة الإلكترونية في الجزائر من جريمة فردية إلى جريمة منظمة* .آفاق للعلوم.(1)1 .

مجمع اللغة العربية.(٢٠١١). المعجم الوسيط .(ج.١).(ط.٥). القاهرة.

محمد، عادل ريان. (١٩٩٥). *جرائم الحاسب الآلي وأمن البيانات*. المركز العربي للنشر. القاهرة.

محمد، هبه.(٢٠١٥). *التسامح كمتغير معدل للعلاقة بين التعبير عن الغضب والتفكير الانتحارى لدى طلاب الجامعة من الجنسين*. حوليات مركز البحوث والدراسات النفسية، ٥(١١).

مختاري، إكرام.(٢٠١٦). *خصوصية الجريمة المعلوماتية وإشكالية الاختصاص*. منشورات مجلة دفاتر قانونية .(١).١٩٧-٢٤٤ .

مطر، كامل. (١٧ أبريل،٢٠١٦). *الجريمة الإلكترونية*. DSPACE . تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).
https://repository.najah.edu/handle/20.500.11888/13488?show=full

ملاوي، ماجدة.(٢٩ مارس،٢٠١٧). *الطريق إلى مكافحة الجريمة يبدأ من بناء الأخلاق. صحيفة البيان الإلكترونية*. تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).
https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/2017-03-29-1.2901081

معلوف، لويس.(ب.ت).*المنجد في اللغة العربية*. الطبعة التاسعة عشرة .بيروت . المطبعة الكاثوليكية.

نورالدين، زبدة. (٢٠١٩). *معوقات سير المرفق العام الإلكتروني الجريمة الإلكترونية أنموذج* . ورقة عمل بكلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة. الجزائر.

يماني، أماني.(٩ فبراير،٢٠١٩). *978 مليون ضحية للجرائم الإلكترونية في ٢٠ بلدا*. صحيفة مكة المكرمة الإلكترونية. تم الاسترداد من (رابط الموقع الإلكتروني).
https://makkahnewspaper.com/article/1096455/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85/978-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B6%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-20-%D8%A8%D9%84%D8%AF%D8%A7

يوسف، أمير فرج. (٢٠٠٨). *الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت*. دار المطبوعات الجامعية للنشر والتوزيع.

الشيخ، صالح. (١١ أكتوبر، ٢٠٢٠). أثر الأزمات الدولية على أصحاب الدخل المحدود. (اسم الموقع الإلكتروني).

**ثانياً: المراجع الأجنبية :**

Akers, R. L. and Sellers, C.S. (2004). *Criminological theories: Introduction, evaluation and application.* In Yu, Sz-De.pp.1-26. Criminal Minds Models ProQuest Dissertations Publishing, 3389972.

Anderson, J. and Dyson, L. (2002). *Criminological theories: Understanding crime in America*. In Yu, Sz-De.pp.1-26. Criminal Minds Models ProQuest Dissertations Publishing, 3389972.

Awan,I.(2017). *Cyber-Extremism: Isis and the Power of Social Media*, Publisher Springer US.54,2,138-149.

Back, S., Soor, S., and LaPrade, J. (2018). *Juvenile hackers: An empirical test of self-control theory and social bonding theory*. International Journal of Cybersecurity Intelligence & Cybercrime, 1(1), 40-55.

BAFFI, P. (2020). *The credibility revolution in the empirical analysis of crime*. CAREFIN Centre Research Paper, (2020-144).

Bilodeau, H., Lari, M., & Uhrb, M. (2019). *Cyber security and cybercrime challenges of Canadian businesses*, 2017. Jurist at: Canadian Centre for Justice Statistics, 1-18.

Elias, A and Elias , E . (1972) . Elias Modern Dictionary, Arabic –

English , Cairo , Elias Modern Publishing House .

English , H ., and English , A . (1958) . *A comprehensive Dictionary and Psychoanalytical Terms*, New yourk .

Fayed, A. E. (2018). *The Role of Electronic Promotion of Terrorism through Social Networks in the spread of terrorists recruiting the youth*. Global Journal of Economics and Business–Vol, 5(1), 109-125.

Grasmick, H. G., Tittle, C. R., Bursik Jr, R. J., & Arneklev, B. J. (1993). *Testing the core empirical implications of Gottfredson and Hirschi's general theory of crime*. Journal of research in crime and delinquency, 30(1), 5-29.

Joseph, D. P., and Norman, J. (2019). *An analysis of digital forensics in cyber security. In First international conference on artificial intelligence and cognitive computing.* (pp. 701-708). Springer, Singapore.

Kashif, M., Javed, M. K., and Pandey, D. (2020). *A Surge in Cyber-Crime during COVID-19.* Indonesian Journal of Social and Environmental Issues, 1(2), 48-52.

Lucas,k.(2018).*Cyber-Bullying Among College Students: A Test of Social Learning Theory*. Ph.D. Dissertation Published by ProQuest LLC Number 10841391.

Maltby, J., Day L. & Barber, L. (2005). Forgiveness and happiness. The differing contexts of Forgiveness using the distinction between hedonic and eudemonic happiness. Journal of Happiness Studies , 6, 1–13.

Milzcik, E .(2016).*Group differences in cybercrime victimization from a routine*, The University of Texas at Dallas: Ph.D. Dissertation.in ProQuest: 10113707.

Miró-Llinares, F., and Moneva, A. (2019). *What about cyberspace (and cybercrime alongside it)? A reply to Farrell and Birks "Did cybercrime cause the crime drop*?". Crime Science, 8(1), 12.

Njoroge, C., and Heidt, J. M. (2014). *General Theories of Crime: Self - Control Theory*.

Pittaro, M.(2016). *cyber bullying victimization and reporting: a correlational analysis based on the national crime victimization survey*. Ph.D. Dissertation Published by ProQuest LLC Number: 10137885 .

Reep-van den Bergh, C. M., and Junger, M. (2018). *Victims of cybercrime in Europe: a review of victim surveys. Crime science*, 7(1),p. 5-30.

Rijavec, M, Jurcec, M., Mijocevic, I. (2010). Gender differences in the relationship between forgiveness and depression \ happiness, Psihologijske Temo, 19, 187-202.

Snyder , C,R ., Shorey , H.S ., Cheavens , J ., Puivers K., (2002) . *Hope and Academic Success in College* , Journal of Educational Psychology , Vol. 94 , No 4 , pp820 – 828 .

Soni, N., and Kumar, D. (2019). *The Rise of Cyber Crime*. Journal of the Gujarat Research Society, 21(16), 2543-2548.

Thompson, Land Snyder, C,R(2002). Measuring forgiveness *In:S.J. Lopez and C.R. Snyder (Eds). Positive Psychological assessment: A handbook of models and measures* ( pp.301-312). Washington, A.D.C: American Psychological Association.

Van der Hulst, R. C., and Neve, R. J. M. (2008). *High-tech crime: inventarisatie van literatuurover soorten criminaliteit en hun daders. [High Tech Crime*. Literature review about crimes and their offenders] Den Haag: WODC. NHL University of Applied Sciences, The Netherlands.

Vladimir ,G.(2009). *Criminal in Computer Related Crimes, Computer Crime Research center*, http://www.polcyb.org.

Weulen Kranenbarg, M., Holt, T. J., and Van Gelder, J. L. (2019). *Offending and victimization in the digital age: Comparing correlates of cybercrime and traditional offending-only*, victimization-only and the victimization-offending overlap. Deviant Behavior, 40(1), 40-55.

William, F.(1997). *A Social Learning Theory Analysis of Computer Crime among College Students, Journal of Research in Crime and Delinquency*, Vol. 34.( 4) . p.495.

Yar, M. (2006). *Cybercrime and society*. *Thousand Oaks, CA: SAGE Publications*.2(2):397-399.

## Tolerance, tolerance, tendency to crime and some demographic variables contribute to the prediction of cybercrime in a sample of university students

**Abstract**

The research aims to study the contribution of tolerance, propensity to crime and some demographic variables in the prediction of cybercrime in university students (comparative study), the researcher used the descriptive curriculum, and the research sample was a student with an average calculation (20.78), standard deviation (1.159), and data collection tools (crime-leaning scale - tolerance scale - electronic crime scale), and was One of the most important results was the contribution of some variables to the prediction of cybercrime through the study of independent variables (type- type of study - residence - religion), in terms of the type females were generally more tolerant than males as the offender was associated with the male sample and after the victim with the female sample, the countryside was less tolerant than the urban sample, and tolerance as a whole was associated with the type of theoretical study and after the victim, The findings also found a functioning correlation at the level of (0.01) between tolerance and propensity for crime and cybercrime (Janie), meaning that the less tolerance there is, the greater the propensity for crime and therefore the greater the commission of cybercrime. There is also a d correlation between cybercrime (victimized) tolerance, meaning that the greater tolerance, the less inclined it is to commit the crime and therefore the less cybercrime is committed. The researcher recommended the need to spread a culture of tolerance of oneself and the other and in the situation with the offender and the criminal and study other positive psychological variables with the variable of cybercrime.

**Keywords: (tolerance, propensity for crime, demographic variables, cybercrime, university students).**